



يحيى الجابري:

نستلم من فكر جلالة السلطان خططنا

لتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

إعداد حزمة متكاملة من الحوافز
والتسهيلات لاجتذاب المستثمرين

الدقم مشروع استراتيجي للمستقبل
يستهدف رضاء الإنسان العُماني وسعادته





مصفاة بمستوى عالمي وموقع استراتيجي على بحر العرب

يقع مشروع مصفاة الدقم في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وهو مشروع مشترك بين شركة النفط العمانية وشركة الاستثمارات البترولية الدولية - آبيك - وعند بدء عمليات تشغيل المصفاة ستبلغ الطاقة التكريرية من الخامات المتنوعة حوالي ٢٣٠,٠٠٠ ألف برميل يوميا.

ويعد مشروع مصفاة الدقم واحدا من المشاريع الكبرى التي ستنفذ في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وسيكون بمثابة خط الانطلاق لخطة تحويل الدقم إلى أحد أضخم المراكز الصناعية والاقتصادية في المنطقة.

الدقم .. التنوع الاقتصادي



يحيى بن سعيد الجابري
المشرف العام

يأتي إصدار العدد الأول من مجلة الدقم الاقتصادية متزامنا مع مناسبة عالية على قلوبنا وهي الذكرى الخامسة والأربعون للنهضة الحديثة التي انطلقت في 23 يوليو 1970م لتجسد أحلامنا وطموحاتنا على أرض الواقع.

واليوم ونحن ننظر إلى هذا التاريخ ونعود بذكرياتنا إلى اليوم الأول للنهضة الحديثة عندما أعلن جلاله السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - العزم على إعادة أمجاد السلطنة وتحقيق ما يتطلع إليه الشعب من مستقبل أفضل نشعر بالفخر لما أنجزته السلطنة خلال السنوات الـ 45 الماضية، متضرعين إلى الله عز وجل أن يحفظ جلاله السلطان ويمتعه بالصحة والعافية وأن يحفظ عمان ويحقق لشعبها ما يصبو إليه من رفعة ومجد وحياة كريمة.

وإذا كانت السلطنة قد حققت خلال السنوات الماضية الكثير من الإنجازات فإننا ننظر إلى المستقبل بروح متفائلة تستند على الأسس التي وضعها جلاله السلطان المعظم للنهضة المباركة منذ عام 1970م والتي هيأت السلطنة للانطلاق نحو تحقيق أهدافها في وطن مستقر واقتصاد قوي وشعب ملتف حول قيادته ووطنه مساهم في مسيرة البناء التي انطلقت قبل 45 عاما لتجعل السلطنة مصدرا للحكمة في قراراتها وتوجهاتها وإحدى الدول التي تحرص على تحقيق السلام في العالم وتعتبره توجها رئيسيا لها.

ولعل أبرز القضايا التي ركزت عليها السلطنة منذ فجر النهضة الحديثة هي تأسيس اقتصاد قوي ومتنوع وبنية أساسية لا تقتصر على محافظة مسقط فقط وإنما تشمل جميع ربوع السلطنة، وقد تم خلال السنوات الماضية إنجاز الكثير في هذا الجانب، وتعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من بين السياسات التي تبنتها الحكومة لتحقيق التنوع الاقتصادي خلال المرحلة المقبلة نظرا للإمكانيات التي تتمتع بها سواء من حيث الموقع الجغرافي في طريق التجارة العالمية أو من حيث مساحة المنطقة التي تبلغ حاليا حوالي 1745 كيلومترا مربعا أو من حيث تنوع المشروعات التي يتضمنها المخطط الشامل للمنطقة كميناء الدقم والحوض الجاف والمطار ومصفاة الدقم والعديد من المشروعات الأخرى في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ومواكبة للاهتمام الذي تحظى به المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم سواء من قبل الحكومة التي تضع مختلف إمكانياتها لإنجاح المشروع أو من قبل المجتمع الذي يتطلع إلى الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من المشروعات التي يتم إنشاؤها بالمنطقة فإننا نحرس على أن تكون مدينة الدقم الجديدة قادرة على تحقيق تطلعات جيل المستقبل من الشباب العماني، وعلى هذا فإننا نحرس على توفير ما يتطلع إليه الجيل الجديد سواء من حيث الإمكانيات التي لا بد من توفرها بالمدينة الجديدة وأسس بنائها أو من حيث المشروعات التي يتطلع الشباب للعمل فيها، مع الاهتمام بكل ما يجعل المدينة حيوية وقادرة على تلبية رغبات سكانها واحتياجاتهم، وبالإضافة إلى المشروعات المتعلقة بالموانئ والأحواض الجافة والمصافي والصناعات الثقيلة ترحب المنطقة بالمشروعات التجارية والسياحية والرياضية والترفيهية وهو ما يجعل المنطقة مكانا مفضلا للعيش والإقامة خاصة مع ما تتميز به الدقم من مناخ معتدل واستثنائي على مدار العام.



إننا نحرس على أن
تكون مدينة الدقم
الجديدة قادرة على
تحقيق تطلعات
جيل المستقبل من
الشباب العماني

داخل العدد

الدقم
الاقتصادية
ECONOMIST

مجلة فصلية متخصصة في شؤون
المناطق الاقتصادية والحرّة

تصدر عن:
هيئة المنطقة الاقتصادية
الخاصة بالدقم

المشرف العام

يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري

رئيس لجنة الإشراف:

إسماعيل بن أحمد البلوشي

رئيس التحرير:

محمد بن أحمد الشيزاوي

التحرير:

صالح بن نيهان المعمري
إيمان بنت سالم المقبالية

المراسلات والإعلانات توجه باسم:
رئيس التحرير

ص. ب: 25

الرمز البريدي: 103

بريق الشاطئ - سلطنة عمان

الهاتف:

+ 968 24507572

+ 968 24507540

الفاكس:

+ 968 24587400

البريد الإلكتروني:

magazine@duqm.com

الموقع الإلكتروني:

www.duqm.gov.om

الآراء المنشورة في المجلة تعبر
عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي المجلة



٨

يحيى الجابري:
جلالة السلطان رمز الوحدة الوطنية



١٥

جهود الترويج أسهمت في اجتذاب
مستثمرين من دول العالم المختلفة



١٨

المحطة الواحدة مفتاحك للاستثمار في الدقم



٢٥

شخصيات محلية وأجنبية تؤكد ثقتها بالمستقبل الواعد للدقم



٣٦

دراسات تخطيطية لتمكين الدقم
من المنافسة محليا ودوليا



٣٤

سياسك عمان تختار الدقم لإنشاء أول
مصنع لإنتاج زيت الخروع بالشرق الأوسط



٤٧

تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى
الشركات العاملة بالمنطقة



٤٢

مذكرات تفاهم مع الوحدات الحكومية
لرفع تنافسية الدقم



٥٢

نجاحات جديدة تسجلها
شركة عمان للحوص الجاف



٥٠

شاطئ الدقم تستثمر 500 مليون دولار
لتشييد مشروعات سياحية

عبر 6 ندوات تعريفية بمختلف محافظات السلطنة الهيئة توجه الدعوة للقطاع الخاص لاستكشاف فرص الاستثمار بالمنطقة



من إحدى الندوات
التعريفية

من الميزات النسبية والتنافسية التي تؤهلها لأن تصبح محطة إقليمية للنقل البحري وبوابة إمداد لوجستي لمنطقة الخليج، وتتيح لها مساحتها الشاسعة التي تبلغ حوالي (1745) كيلومترا مربعا تنفيذ مشاريع واستثمارات متنوعة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وجاءت الندوات التي نظمتها الهيئة في خصب والمصنعة وصحار والبريمي وعبري ونزوى ضمن جهودها لتعريف أصحاب وصاحبات الأعمال بالفرص الاستثمارية المتوفرة بالمنطقة في القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية واللوجستية وما شهدته المنطقة من نمو خلال السنوات الماضية، كما استهدفت الندوات أيضا التعرف على مقترحات القطاع الخاص للاستثمار في الدقم والإجابة على تساؤلاتهم بشأن الحوافز والتسهيلات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين والخدمات التي تقدمها المحطة الواحدة التي تعتبر بوابة الاستثمار في المنطقة، وذلك ضمن خطة الهيئة لزيادة الاستثمارات المحلية وتشجيع رجال الأعمال على توطین مشروعاتهم في البلاد.

وخلال الندوات قدم المختصون بالهيئة عروضاً مرئية تناولت الفرص الاستثمارية بالمنطقة والحوافز التي تقدمها الهيئة للمستثمرين كما ألقى الضوء على المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وجّهت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم عبر ست ندوات تعريفية نظمتها العام الجاري بمختلف محافظات السلطنة الدعوة للقطاع الخاص لاستكشاف فرص الاستثمار بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وقال إسماعيل بن أحمد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي إن الهيئة تعمل على توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات المحلية، ومن هذا المنطلق توجه الدعوة إلى القطاع الخاص العماني ليستفيد من مناخ الاستثمار والحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين، مؤكداً أن هذه الدعوة لا تقتصر على الشركات الكبرى فقط وإنما تشمل أيضاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف في الكلمة التي ألقاها في الندوة التي نظمتها الهيئة بمحافظة جنوب الباطنة: إن الهيئة تعمل على تنفيذ استراتيجية الحكومة لزيادة أنشطة هذه المؤسسات وإفساح المجال أمامها للنمو، وقد قامت العام الماضي بتوقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنظم التعاون بين الجهتين لتخصيص قطع أراضي صناعية وتجارية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستثمارها وفقاً لنظام عقود الانتفاع.

ونوه في كلمته بإمكانات المنطقة والفرص الاستثمارية المتوفرة فيها، وقال إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تتمتع بمجموعة



الحضور



الدقم Duqm

هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة
Special Economic Zone Authority
Sultanate of Oman سلطنة عُمان



المحطة الواحدة بوابتك للاستثمار

المحطة الواحدة هي الدائرة المعنية بتسجيل المستثمرين ومنح مختلف التراخيص والتصاريح والموافقات اللازمة

إصدار
التراخيص
العملية

إعداد التقارير
الفنية للمشاريع
وإصدار
الموافقات

تقديم
خدمات
التأشيرات
بأنواعها

إتمام عقود
الإيجار وتنظيم
العلاقة بين
المؤجرين
والمستأجرين

إصدار
التراخيص
البلدية
وإيادات
البناء

التسجيل
التجاري
والصناعي
والسياحي
والبيئي

إعداد
اتفاقيات
حقوق
الانتفاع
وال تطوير



هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الموقع الإلكتروني: www.duqm.gov.om

هاتف: +968 24507500 فاكس: +968 24587400
ص. ب: 25، الرمز البريدي: 103، بريق الشاطئ - اليميل: info@duqm.com

يحيى الجابري في حديث خاص لـ **الدق** القطري Economy

جلالة السلطان رمز الوحدة الوطنية

◆◆◆
نستلهم من
فكر جلالته
خططنا
لتطوير
المنطقة
وجعلها أحد
مرتكزات
التنوع
الاقتصادي

◆◆◆
إعداد حزمة
متكاملة
من الحوافز
والتسهيلات
لاجتذاب
المستثمرين

أجرى الحوار: محمد بن أحمد الشيزاوي



أشاد معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بما حققته السلطنة من نهضة تنموية في مختلف المجالات في ظل باني نهضة عمان ومجدد مجدها وتاريخها جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه.

وقال معاليه في حديث خاص لمجلة **الدقم**: إن جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم هو رمز الوحدة الوطنية وقد حققت السلطنة في عهد جلالته الزاهر العديد من الإنجازات كما حظيت السلطنة بتقدير إقليمي ودولي نابغ من الحكمة التي يدير بها جلالة السلطان المعظم شؤون البلاد ونظراته الثاقبة لمختلف الأحداث والقضايا الدولية.

وأكد معاليه أن هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تستلهم من الفكر السامي لجلالة السلطان المعظم خطتها لتطوير المنطقة وجعلها أحد مرتكزات التنوع الاقتصادي، مشيراً إلى أن الهيئة أعدت حزمة متكاملة من الحوافز والامتيازات والتسهيلات المشجعة للمستثمرين في الوقت الذي تشهد فيه بيئة الاستثمار في المنطقة تنوعاً في المشروعات والمستثمرين، مؤكداً في الوقت نفسه حرص الهيئة على استقطاب الاستثمارات المحلية وقال إن الهيئة حريصة على توفير بيئة مشجعة لاستثمارات القطاع الخاص.

وتطرق معاليه في حديثه إلى رؤية الهيئة للمنطقة باعتبارها مدينة للمستقبل، وقال إن الدقم مدينة متنوعة ليس في استثماراتها فقط وإنما أيضاً في ثقافات سكانها وخبراتهم، وبما أن الاستثمارات الموجودة في المنطقة تتنوع بين استثمارات صناعية وسياحية وتجارية فإن خبرات سكانها وميولهم وثقافتهم متنوعة أيضاً، وهذا أمر جيد للغاية يساهم في نقل الخبرات إلى الأهالي ويساهم في تأسيس مدينة ستكون - بعون الله - رمزا للتعايش الثقافي والاجتماعي بين العديد من الجنسيات التي ستقيم في الدقم، وإلى تفاصيل الحديث.



استقطاب
كفاءات محلية
وأجنبية
وتوفير بيئة
عمل محفزة
للإبداع
والابتكار



نحرص على
تهيئة الدقم
لتكون مدينة
متنوعة
الاستثمارات
ومكاناً
للتعايش
الثقافي
والاجتماعي
والمعرفي
والاقتصادي



رئيس مجلس إدارة الهيئة خلال
حديثه لرئيس التحرير

يوم مجيد في التاريخ العماني

« تحتفل السلطنة خلال هذه الأيام بالذكرى الخامسة والأربعين للنهضة الحديثة التي انطلقت في 23 يوليو 1970 لتنير مختلف أرجاء البلاد وتنتقل بها من عصر إلى آخر .. معالي الرئيس .. بما أنكم شهدتم هذا التحول التاريخي بهذا لو تلقون الضوء على الأسباب التي مكّنت السلطنة من تحقيق نهضة تنموية وإنجازات شاملة في مختلف المجالات؟»

بداية أود أن أقدم إلى المقام السامي لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - والشعب العماني بالتهنئة بهذه المناسبة السعيدة التي أعادت لعمان مجدها وجددت تاريخها لتصبح السلطنة اليوم دولة لها حضورها ومكانتها وتقديرها على المستويين الإقليمي والدولي.

جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - هو رمز الوحدة الوطنية، ويعتبر يوم 23 يوليو 1970م يوما تاريخيا مجيدا انطلقت فيه النهضة الحديثة للسلطنة لتنير مختلف مدن وقرى البلاد، وقد أرسى جلالة السلطان المعظم منذ اليوم الأول للنهضة المباركة أسس الدولة العصرية التي تهتم بكل تفاصيل حياة المواطن وتوفر له الرفاهية وما يحتاج إليه لحياته اليومية وما يساعده في تحقيق طموحاته وآماله وما يمكنه من العيش الكريم على هذه الأرض الطيبة، وحرص جلالته السلطان المعظم على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع وتكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات التي تقدمها الدولة وفرص العمل التي توفرها، وكان جلالته السلطان المعظم حريصا على أن تشمل النهضة الحديثة جميع ربوع البلاد وأن يستفيد منها جميع المواطنين، ولهذا كان - حفظه الله - يتابع بنفسه سير العمل في المشروعات ويفتح ما يتم إنجازها منها ويدعو جميع المواطنين

للتفاني في تحقيق أهداف النهضة. وتعتبر الجولات السامية لجلالة السلطان المعظم في ربوع البلاد نهجا حكيما من جلالته للانتقاء بالمواطنين والتعرف على احتياجاتهم وتطلعاتهم وطموحاتهم وآمالهم عن قرب . ومن خلال التوجيه الأبوي الكريم من جلالة السلطان المعظم وحرصه على متابعة مختلف جوانب الحياة في البلاد تمكنت السلطنة من تحقيق إنجازات عديدة في مختلف المجالات، كما تمكنت من بناء علاقات جيدة مع دول الجوار ومع مختلف دول العالم مبنية على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الآخرين وحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية، وعلى هذه المبادئ التي أرساها جلالته السلطان المعظم منذ اليوم الأول لاستلامه مقاليد الحكم في البلاد ودعوته العمانيين المغتربين في الخارج للعودة إلى بلادهم والمساهمة في بنائها ونبذ جميع أشكال التفرقة قامت النهضة الحديثة التي نجني اليوم ثمارها النابعة من حكمة قائد البلاد ونظرته بعيدة المدى لتحقيق الرفعة والعزة والسؤدد لعمان وأهلها ومن يعيش على هذه الأرض الطيبة.

المحافظة على الإنجازات

« من وجهة نظركم كيف يمكننا المحافظة على الإنجازات المحققة وتعظيم الفائدة منها للأجيال القادمة؟»

أصبحت السلطنة في ظل حرص واهتمام ورعاية جلالته السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - دولة عصرية ننعم فيها بالأمن والأمان والطمأنينة، وأصبحنا نفتخر بكل ما أنجزته السلطنة في مختلف المجالات سواء في القطاع التعليمي أو القطاع الصحي أو القطاعات الاقتصادية والتجارية والسياحية والزراعية ونحوها، كما أصبحت السلطنة

مصفاة الدقم
قاطرة توطين
الصناعات
الثقيلة
والبتروكيماوية





بفضل توجيهات جلالته السديدة بلد السلام والاستقرار نظرا للنهج القويم والمبادئ الحكيمة التي أرساها جلالته السلطان المعظم منذ مطلع النهضة الحديثة، وقد أكسبت هذه السياسة الحكيمة السلطنة الاحترام والتقدير والثناء من مختلف دول العالم، كل هذه الإنجازات تضعنا في موقف المسؤولية للحفاظ على ما تحقق من إنجازات وذلك بالعمل الدؤوب كل في مجال عمله وتخصصه وأن نوظف مهارتنا وإمكانياتنا لتحقيق الرفعة للبلاد والتطور والنماء.

مشروعات عديدة

« إذا انتقلنا إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نجد أنها تشهد تنفيذ العديد من المشروعات .. حبذا لو تلقون الضوء على أبرز هذه المشروعات وحجم الاستثمارات فيها.

تشهد المنطقة تنفيذ مشروعات متنوعة بعضها تديره الهيئة وتشرف عليه، والبعض الآخر تشرف عليه الشركات الكبرى العاملة في الدقم، ولعل من أبرز المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة مشروع مصفاة الدقم وقد قامت الهيئة أواخر العام الماضي بتوقيع اتفاقية تمهيدية لمنح حقوق الانتفاع بالأرض لشركة مصفاة الدقم والصناعات البتروكيمياوية وقد قامت الشركة مؤخرا بإسناد مناقصة تمهيد الموقع الذي ستشيّد عليه المصفاة، كما تشهد المنطقة تنفيذ عدد من المشروعات المتعلقة بالبنية الأساسية كاستكمال الحزم المتبقية من ميناء الدقم والمطار والطرق وتنفيذ مشروع رصيف المواد السائلة والسائبة وتشبيد 150 وحدة سكنية للأهالي وبناء المقر الرئيسي لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإنشاء الطريق الرئيسي الجديد لمركز ولاية الدقم بالإضافة إلى العديد من المشروعات الأخرى.

وتشمل المشروعات التي يتم تنفيذها بالدقم أيضا: مجمع سكن المقاولين وهو مشروع يهدف لتوفير سكن للعمال بدلا من استخدام البيوت المتنقلة «الكرفانات» وتقوم بتنفيذ هذا المشروع شركة النهضة للخدمات وتستوعب المدينة العمالية حوالي 16 ألف شخص مع توفير مختلف التسهيلات لسكانها، وتقوم شركة تنمية الدقم بتنفيذ المرحلة الثانية من مدينة واجهة الدقم، فيما تعمل شركة المدينة العقارية على تشييد مجمع تجاري سياحي، وهناك استثمارات أخرى تقوم بها شركات محلية وأجنبية تم توقيع اتفاقيات انتفاع وتطوير معها خلال العام الجاري والأعوام السابقة في القطاعات التعليمية والصحية والتجارية والصناعية والخدمات اللوجستية وغيرها.

الحوافز والتسهيلات المقدمة

« في ظل التنافس بين المناطق الاقتصادية والحرّة في المنطقة .. هل ترون أن التسهيلات التي تقدمها الهيئة كافية لجذب المستثمرين؟.

عملت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على مواكبة طموحات المستثمرين فيما يتطلعون إليه من امتيازات وحوافز، فقامت بإعداد حزمة متكاملة من الحوافز والتسهيلات التي تشمل إعفاءات ضريبية تمتد لـ 30 سنة ميلادية قابلة للتديد لفترات مماثلة كما

◆◆◆
ميناء
الدقم مهياً
لاستقطاب
خطوط
ملاحية عالمية
واجتذاب تجارة
الشرق والغرب

تم تحديد فترة حق الانتفاع بالأرض لفترة تمتد في حدها الأقصى إلى 50 سنة ميلادية قابلة للتجديد لمدد مماثلة بالإضافة إلى تقديم العديد من التسهيلات عن طريق المحطة الواحدة التي تحرص على تذليل مختلف الصعاب والتحديات التي تواجه المستثمرين، بالإضافة إلى هذا فإن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تتميز بإطلالتها على بحر العرب وهو بحر مفتوح على المحيط الهندي وبالقرب من ممرات الملاحة الدولية والأسواق الرئيسية في آسيا وإفريقيا، كما أن المنطقة تتميز بقدرتها على احتضان مشروعات متنوعة وفي قطاعات مختلفة، فهي ليست منطقة صناعية فحسب وإنما منطقة اقتصادية متنوعة الاستثمارات، فهناك مجال للمشروعات السياحية والترفيهية والعقارية والسكنية وإقامة المخازن وتشبيد المستشفيات والمدارس الدولية والعديد من المشروعات الأخرى بالإضافة إلى المشروعات الرئيسية المتعلقة بالموانئ والأحواض الجافة والصناعات الثقيلة والبتروكيمياوية؛ وكل هذه المشروعات تعطي المنطقة زخماً وتهيئها لاستقطاب مختلف المستثمرين.

الموارد البشرية

« تقوم الهيئة بالإشراف على مشروعات كبرى تقدر تكلفتها بعدة مليارات من الريالات العمانية وهو ما يتطلب توفير قوى بشرية على قدر كبير من الكفاءة والمسؤولية .. كيف تعمل الهيئة على تحقيق ذلك؟.

تحرص الهيئة على استقطاب الخبرات المحلية المؤهلة في هذا المجال ويتم نشر إعلانات التوظيف في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة لإتاحة المجال للتنافس أمام الجميع لاختيار أفضل الخبرات المتوفرة في السوق ويتم تقييمهم من قبل شركة متخصصة قبل إجراء المقابلات الشخصية، كما تعمل الهيئة على استقطاب الخبرات الأجنبية المتخصصة وفي الوقت نفسه تعمل على اجتذاب الكوادر العمانية الشابة من خريجي الجامعات للعمل في الهيئة وهذا يكسب الشباب العماني الخبرة والمهارات اللازمة للعمل في مختلف المشروعات التي تشرف عليها الهيئة.

◆◆◆
نتطلع إلى
تأسيس مدينة
حضرية تزخر
بكل مقومات
الحياة العصرية



التركيز على جعل الدقم مدينة رائعة للعمل والاقامة

مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية قاطرة تطوير وتوليين هذه الصناعات ووجودها بالدقم سيسقطب شركات عالمية ومحلية كبرى للعمل في المنطقة وبالتالي المساهمة في تنوع الاقتصاد الوطني، كما أن ميناء الدقم الذي يعد ميناء استراتيجيا بما يمتلكه من تجهيزات وإمكانات مؤهل لاستقطاب خطوط ملاحية عديدة لتستخدم الميناء في حركتها التجارية بين الشرق والغرب، ومع ربط الميناء بمنظومة النقل المتعدد الوسائط بين الدقم ومختلف ولايات السلطنة وبالمدن الرئيسية بدول مجلس التعاون الخليجي سيحقق الميناء مكاسب عديدة للاقتصاد الوطني، أضف إلى هذا أن الحوض الجاف الذي تديره شركة عمان للحوض الجاف - وهي شركة حكومية 100 بالمائة - تمكن خلال السنوات الماضية من بناء سمعة جيدة باعتباره أحد الأحواض الجافة التي تقصدها الشركات العالمية لإجراء الصيانة لسفنها، كما أن الحوض بدأ في نشاط آخر يعزز من إيراداته وهو تصنيع الهياكل الحديدية وتحويل السفن من استخدام إلى آخر.

وهناك العديد من المشروعات الأخرى في قطاعات السياحة والتطوير العقاري والخدمات اللوجستية والأنشطة التجارية وغيرها من القطاعات الأخرى التي ستكون رافدا جيدا للاقتصاد الوطني مع اكتمالها وبدء نشاطها، وقد لاحظنا خلال الفترة الماضية ازدياد عدد نزلاء الفنادق نتيجة لارتفاع عدد السفن التي تزور ميناء الدقم والحوض الجاف.

الهدف الثاني هو توفير فرص العمل أمام الشباب، وهو نتيجة طبيعية لازدياد عدد المشروعات بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وحاليا فإن هناك نموا في أعداد العمانيين العاملين في المنطقة سواء في الهيئة وميناء الدقم والحوض الجاف أو في الشركات الأخرى العاملة في المنطقة والوحدات الحكومية الموجودة بالدقم.

أما الهدف الثالث وهو تنمية محافظة الوسطى فيمكن الحديث عنه عندما نقارن ما تشهده المنطقة حاليا من حركة تجارية وسياحية ونهضة صناعية بما كانت عليه ولاية الدقم قبل بدء العمل في الميناء. وهذه المقارنة تجعلنا نقف على العديد من المكاسب التي تحققت في محافظة الوسطى بعد تشييد المنطقة، ونتوقع أن تزداد الحركة الاقتصادية في المحافظة نموًا بمرور الوقت.

كذلك تعمل الهيئة على تنمية مواردها البشرية من خلال الدورات التدريبية الداخلية والخارجية عالية المستوى وقد أعدت في هذا المجال خطة طموحة تستهدف مختلف العاملين بالهيئة، مع الحرص على توفير بيئة عمل مشجعة ومناخ إيجابي لتنمية روح الإبداع والابتكار.

أهداف رئيسية

« أشترتم معالي الرئيس في أكثر من مناسبة إلى أن أهداف المنطقة تركز على تنوع مصادر الدخل الوطني وتوفير فرص العمل أمام الشباب وتنمية محافظة الوسطى .. كيف تعملون على تحقيق هذه الأهداف؟»

** هناك ثلاثة أهداف رئيسية ينبغي الحديث عنها بشيء من التفصيل، فالهدف الأول وهو تنوع مصادر الدخل الوطني تعمل الهيئة على تحقيقه من خلال استقطاب مختلف الاستثمارات إلى المنطقة خاصة في قطاع الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية، وتعد

إعداد دراسة
لتأسيس
صندوق
للمسؤولية
الاجتماعية
لتمويل برامج
تنمية المجتمع
المحلي



اعمال البناء والتشييد مستمرة



كذلك أود أن أشير هنا إلى أن الهدف من إنشاء المنطقة هو إيجاد قطب تنموي ينطلق من ولاية الدقم ليصل إلى مختلف ولايات محافظة الوسطى خاصة أن المحافظة تتميز بمساحة شاسعة تزيد على 79 ألف كيلومتر مربع في حين أن عدد سكانها بحسب تعداد عام 2010م بلغ 42 ألف نسمة من بينهم 19 ألف عماني و23 ألف وافد، وهذه المساحة الشاسعة في ظل عدد سكان محدود تحتاج إلى التنمية من خلال إقامة مشروعات تعود بمكاسبها على مختلف الولايات وبما يمكن السكان من الاستقرار في أماكن سكنهم، ولعل العقود التي وقعتها الشركات المحلية مع الهيئة أو مع الشركات الكبرى العاملة بالمنطقة تعبر عن أجزاء من هذا الهدف حيث مكنت هذه المشروعات والشركات المحلية من النمو والاستفادة من التنمية.

المجتمع المحلي

« معالي الرئيس .. هذا يقودنا إلى الحديث عن المسؤولية الاجتماعية ودور المنطقة في هذا المجال .. ماذا أعددتكم لذلك؟ »

تركز الهيئة منذ تأسيسها على تنفيذ العديد من البرامج للمجتمع المحلي والعمل على استفادة الشركات المحلية من المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة، وقد تم خلال الفترة الماضية تشكيل لجنة تختص بهذا المجال وهي لجنة تنمية المجتمع المحلي بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتضم اللجنة في عضويتها أعضاء من المجتمع باعتبارهم ممثلين للمجتمع ومطلعين على ما يحتاج إليه الأهالي في هذا المجال وقد نظمت الهيئة في شهر ابريل الماضي بالتعاون مع فرع الغرفة بمحافظة الوسطى ملتقى «الدقم .. المجتمع والاقتصاد» الثاني الذي ناقش تطوير المسؤولية الاجتماعية ودور الشركات في ذلك، واليوم فإن الهيئة قطت شوطا كبيرا في مجال المسؤولية الاجتماعية بالمنطقة وقامت بتعزيز علاقتها مع المجتمع المحلي ونفذت العديد من البرامج لخدمة المجتمع كتقديم 10 منح دراسية للحصول على البكالوريوس لأبناء محافظة الوسطى بهدف تأهيلهم

للعمل في المشروعات التي تشهدها المنطقة، وتعمل الهيئة حاليا على إعداد الدراسات اللازمة لتأسيس صندوق للمسؤولية الاجتماعية بالاشتراك مع الشركات العاملة بالمنطقة يتم من خلاله تمويل مختلف البرامج المقترحة لخدمة الأهالي وتنمية المجتمع.

المستقبل الجديد للسلطنة

« ينظر المجتمع إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على أنها المستقبل الجديد للسلطنة في مجال تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز الإيرادات الحكومية .. إلى أي مدى يمكن تحقيق هذه الرؤى؟ »

يعتبر البعد التنموي و تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادة الإيرادات الحكومية أحد الأهداف الرئيسية لتأسيس المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وانسجاما مع هذا الهدف وضعت الحكومة العديد من الإمكانيات لإنجاز مختلف المشروعات المحددة في الخطة، إلا أن هذا لا يعني أن تتحقق أهداف تأسيس المنطقة خلال عام أو عامين وإنما على مدى زمني

هدف الهيئة
تنويع بيئة
الاستثمار
وإتاحة المجال
لإسهامات
القطاع الخاص
في المنطقة





الثقيلة والمصافي والبتروكيماويات .. ما هي الرؤية التي تطمحون أن تصبح عليها الدقم؟.

شهدت الفترة الماضية توقيع العديد من الاتفاقيات للانتفاع بالأرض لمشروعات متنوعة من بينها مشروعات صناعية ترتبط بقطاعات المصافي والموانئ والأحواض الجافة كما تم أيضا التوقيع على اتفاقيات للانتفاع بالأرض مع القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات في مجال الصناعات المتوسطة والخفيفة والمشروعات السياحية والترفيهية والتجارية والخدمات اللوجستية، وهذا يساهم في تنوع بيئة الاستثمار في المنطقة لتصبح قادرة على اجتذاب مختلف المستثمرين.

وكما قلت في أكثر من مناسبة الدقم مدينة متنوعة ليس في استثماراتها فقط وإنما أيضا في ثقافات سكانها وخبراتهم، وبما أن الاستثمارات الموجودة في المنطقة تنوع بين استثمارات صناعية وسياحية وتجارية فإن خبرات سكانها وميولهم وثقافتهم متنوعة أيضا، وهذا أمر جيد للغاية يساهم في نقل الخبرات إلى الأهالي ويساهم في تأسيس مدينة ستكون - بعون الله - رمزا للتعايش الثقافي والاجتماعي بين العديد من الجنسيات التي ستقيم في الدقم.

مشروع طموح

« أخيرا معالي الرئيس .. ما هي الرسالة التي تودون توجيهها للمجتمع ونحن نحثفل بالذكرى الـ 45 للنهضة المباركة؟.

أود أن أقول إن المكاسب التي تحققت على أرض السلطنة خلال السنوات الـ 45 الماضية عديدة وفي مختلف المجالات، وتعد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أحد المشروعات الطموحة التي تستهدف رضاء الإنسان العماني وسعادته، والهينة ماضية في تحقيق أهداف المنطقة مستلهمة من الفكر السامي لجلالة السلطان المعظم خطواتها لتطوير المنطقة واستقطاب مختلف الاستثمارات إليها وفق خطة استراتيجية طموحة لا تستهدف الأجيال الحالية فقط وإنما تمتد أيضا لتشمل أجيال المستقبل خاصة أن المشروعات الموجودة بخطة تطوير المنطقة يحتاج تنفيذها إلى مدى زمني يتناسب مع حجمها والاستثمارات المطلوب ضخها فيها.

معقول يتم خلاله تأسيس مدينة حضرية حديثة تتمتع بكل مقومات الحياة العصرية وتوفر جميع ما يحتاج إليه سكانها، والهينة ماضية في تحقيق هذا الهدف، وقد وضعت الهيئة خطة عمل زمنية لمختلف مراحل العمل في المنطقة، كما أود التأكيد على أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم هي أحد مرتكزات خطة السلطنة لتنوع مصادر الدخل الوطني وهناك مشروعات أخرى تقوم بتنفيذها جهات حكومية أخرى سوف تساهم مجتمعة بتوفيق من الله تعالى في تحقيق ما يتطلع إليه المواطنون وما تسعى الحكومة إليه من تنوع مصادر الدخل الوطني.

الدقم في المستقبل

« مع توقيع العديد من الاتفاقيات في القطاعات المختلفة خاصة في قطاع الصناعات

الدقم مشروع
استراتيجي
للمستقبل
يستهدف
رضاء الإنسان
العماني
وسعادته



نائب الرئيس التنفيذي: جهود الترويج أسهمت في اجتذاب مستثمرين من دول العالم المختلفة

الدقم - الدقم

أكد إسماعيل بن أحمد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن استثمارات القطاع الخاص شهدت نموا جيدا خلال الأعوام الثلاثة الماضية، مشيرا إلى أن جهود الهيئة في الترويج للمنطقة داخل السلطنة وخارجها ساهمت في تنوع الاستثمارات لتشمل مستثمرين من مختلف دول العالم.

وقال إن الهيئة كُتفت جهودها خلال السنوات الماضية للترويج للفرص الاستثمارية المتوفرة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وذلك من خلال الحملات الترويجية التي نظمتها الهيئة في عدد من الدول من بينها: تركيا وسنغافورة وإيطاليا أو من خلال التعاون مع الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات «إثراء» وفقا لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين الهيئتين العام الماضي والتي تتناول التعاون في عدة مجالات من بينها: تضمين الترويج عن المنطقة في البرامج والأنشطة السنوية التي تقوم بها «إثراء» وعبر مكاتبها وممثليها المعتمدين خارج السلطنة، كما أن هناك تعاونا مع غرفة تجارة وصناعة عمان ووزارة التجارة والصناعة للترويج عن الفرص الاستثمارية في المنطقة، وقد أسهمت هذه الجهود في تعريف المستثمرين والشركات الكبرى خارج السلطنة بالمناخ الاستثماري في البلاد والفرص الاستثمارية المتاحة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.



إسماعيل بن أحمد البلوشي

نوفمبر
2015

الدقم
Economic
Zone



الهيئة قدمت عرضاً مرئياً عن الفرص الاستثمارية أمام خوان كارلوس ملك إسبانيا السابق

على سير العمل بالمشروعات التي تشهدها المنطقة.

ندوات تعريفية

وأوضح أن الهيئة أطلقت مطلع العام الجاري سلسلة من الندوات التعريفية داخل السلطنة تستهدف القطاع الخاص المحلي والمستثمرين العمانيين بهدف إطلاع أصحاب وصاحبات الأعمال على الفرص الاستثمارية المتوفرة بالمنطقة في القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية واللوجستية وما شهدته المنطقة من نمو خلال السنوات الماضية مؤكداً أن الندوات المحلية استهدفت أيضاً التعرف على مقترحات القطاع الخاص للاستثمار في الدقم والإجابة على استفساراتهم عن المنطقة وما تقدمه الهيئة من حوافز للمستثمرين، مشير إلى أن الندوات التي تم تنظيمها في خصب والمصنعة وصحار والبريمي وعبري ونزوى ساهمت في تعريف المستثمرين بما تقدمه الهيئة من حوافز ومزايا، كما تم من خلالها تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المنطقة، وذلك ضمن خطة

الحملة الترويجية

ونوه البلوشي بما حققته الحملة الترويجية من نتائج كتحفيز المستثمرين على الاستثمار في المنطقة، مشيراً إلى أن تلك الحملة اجتذبت العديد من المستثمرين لزيارة الدقم والاطلاع على الفرص الاستثمارية المتوفرة بالمنطقة والمشروعات التي يتم تنفيذها، موضحاً أن هذه الزيارات أسهمت في تنويع الاستثمارات في المنطقة، مؤكداً في الوقت نفسه أن الهيئة ماضية في خطتها لاستقطاب المستثمرين للاستثمار في العديد من القطاعات وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف السلطنة من إنشاء المنطقة والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير فرص العمل وتنمية محافظة الوسطى.

وقال إسماعيل بن أحمد البلوشي إن اجتذاب الاستثمارات لا يقتصر فقط على الاستثمار الأجنبي فقط وإنما يشمل أيضاً القطاع الخاص المحلي وقد تم خلال الفترة الماضية تنظيم زيارات عديدة لرجال الأعمال العمانيين لزيارة المنطقة والتعرف على الفرص الاستثمارية المتوفرة بها والاطلاع

التركيز على عناصر تنافسية المنطقة واستهداف القطاع الخاص المحلي والأجنبي



إحدى الندوات التي نظمتها الهيئة داخل السلطنة

تسويق
المشروعات
الاستثمارية
بالمنطقة أحد
الأهداف التي
تسعى الهيئة
لتحقيقها



السيد شهاب يطالع على
جناح الهيئة في إحدى
المشاركات المحلية

هذه الاتفاقيات تعكس ما تحظى به المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من اهتمام من قبل المستثمرين المحليين والأجانب، متوقعا أن تشهد المنطقة مزيدا من الإقبال من قبل المستثمرين خاصة بعد تشغيل مصفاة الدقم ووصول الغاز إلى المنطقة.

وأكد إسماعيل بن أحمد البلوشي نائب الرئيس التنفيذي لهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في ختام حديثه أن تسويق المشروعات الاستثمارية المتاحة في المنطقة أحد الأهداف التي تسعى الهيئة إلى تحقيقها، موضحا أن ارتفاع حجم الاستثمارات بالمنطقة يعكس مدى الاهتمام الذي تحظى به المنطقة لدى المستثمرين، مشيرا إلى أن المنطقة بها فرص هائلة للاستثمار في القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية والتطوير العقاري والخدمات اللوجستية وهو ما يرفع من تنافسية المنطقة ويؤهلها للعب دور أكبر في المستقبل.

الهيئة لزيادة الاستثمارات المحلية وتشجيع رجال الأعمال على توطين مشروعاتهم في البلاد والاستفادة من المزايا والحوافز الضريبية وغير الضريبية والتسهيلات التي تقدمها الهيئة لمختلف المستثمرين.

المشاركة في المعارض والمؤتمرات

وأشار إلى أن جهود الترويج المحلية والخارجية سواء من خلال الندوات والمشاركة في المعارض والمؤتمرات المحلية والخارجية أو طباعة الكتيبات والاعلان عن الفرص الاستثمارية عبر وسائل الإعلام المختلفة ساهمت في تحفيز المستثمرين على الاستثمار في المنطقة، وقال ان استثمارات القطاع الخاص المحلي والشركات العالمية في ازدياد، منوها باتفاقيات حق الانتفاع التي وقعتها الهيئة مع المستثمرين من داخل السلطنة وخارجها والتي بلغت مع نهاية شهر مايو الماضي 51 اتفاقية، وقال ان



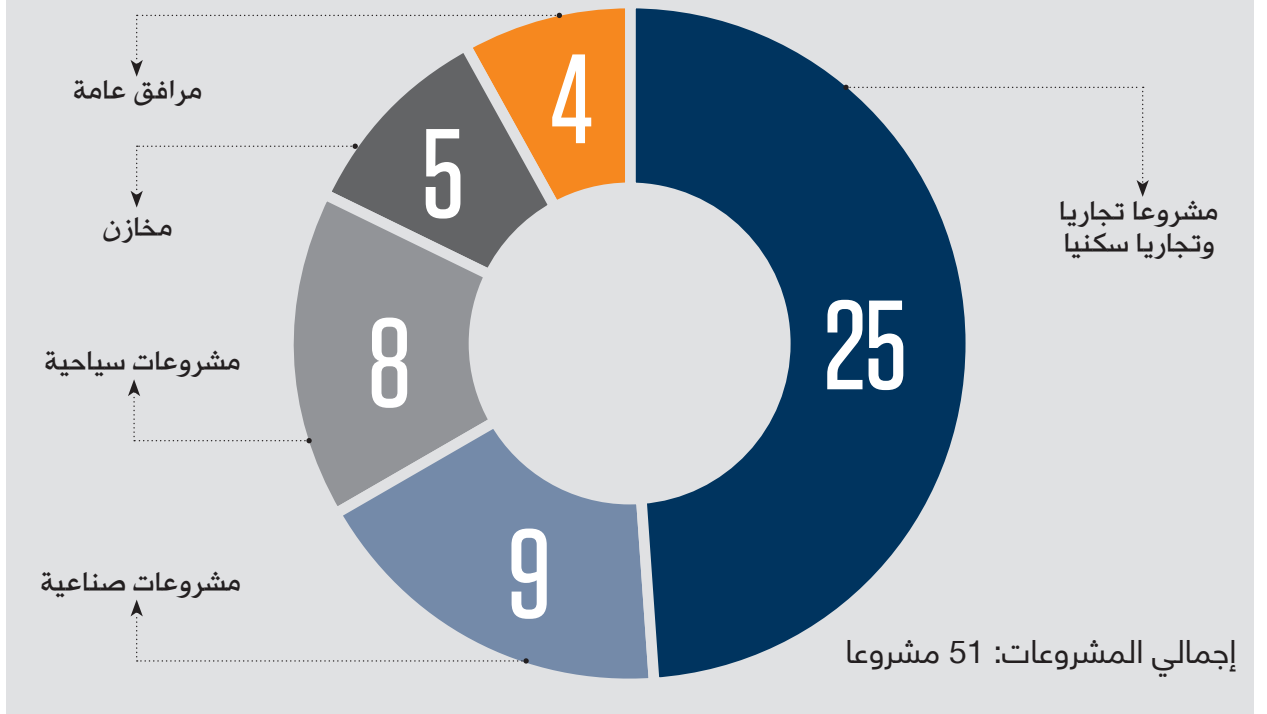
الحملة الترويجية في
سنغافورة ركزت على المناخ
الاستثماري في السلطنة

كيان واحد يقدم مختلف الخدمات للمستثمرين بالمنطقة المحطة الواحدة مفتاحك للاستثمار في الدقم

أعد الملف: محمد بن أحمد الشيزاوي

عندما تقرر أن تستثمر في الدقم فإن السؤال الذي يتبادر إلى ذهنك هو: من أين أبدأ؟ وكيف يمكنني إنجاز معاملاتي مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم؟ وكم هو الوقت الذي يستغرقه إنجاز المعاملة؟ وهل يتطلب ذلك الذهاب إلى ولاية الدقم التي تبعد حوالي 550 كيلومترا عن مسقط؟.

عدد المشروعات التي وقعت عقود انتفاع مع الهيئة حتى مايو 2015م





عدد من المستثمرين الأجانب يتعرفون على الخدمات التي تقدمها المحطة الواحدة

صالح الحسني:
هدفنا تسهيل
الإجراءات وإنجاز
عمليات التسجيل
والترخيص
بأعلى مستويات
السرعة والكفاءة

يحدده المرسوم السلطاني رقم (79 / 2013) بإصدار نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، كما تقوم المحطة الواحدة أيضا بمخاطبة شرطة عمان السلطانية لإصدار تأشيرات دخول المستثمرين إلى السلطنة وهذه حلول مؤقتة حتى قيام هذه الجهات بإيفاد مسؤولين من جانبها للعمل بالمحطة الواحدة.
ويضيف: باختصار نستطيع أن نقول إن المحطة الواحدة هي الدائرة المعنية بالمستثمرين والتي لديها أغلب السلطات والصلاحيات اللازمة لتسجيل الشركات ومنح مختلف التراخيص والتصاريح والموافقات لإقامة المشاريع بالمنطقة.

الإقبال على الاستثمار في المنطقة

سألته: ما هو تقييمك لمستوى إقبال المستثمرين؟
أجاب قائلاً: الإقبال أكثر من المتوقع، وخلال العام الماضي على سبيل المثال تلقينا حوالي 200 طلب، تنوعت بين طلبات لمشروعات صناعية وسياحية وتجارية كما شملت الطلبات أيضا قطاع المعارض والمخازن والقطاعات التعليمية والصحية وغيرها، وقد شهدت السنوات الماضية منذ تأسيس الهيئة نموا مستمرا في حجم الاستثمارات بالمنطقة، لبلغ عدد عقود حق الانتفاع التي تم توقيعها حتى شهر مايو الماضي (51) عقدا تنوعت مجالات استثماراتها بين صناعية وسياحية وتجارية والقطاعات الأخرى، أما من حيث عدد السجلات التجارية المسجلة في المنطقة حتى منتصف مايو 2015م فقد بلغ عددها (95) مكتبا رئيسيا و(189) فرعا لمكاتب رئيسية خارج المنطقة وداخلها.
المحطة الواحدة التي تم تأسيسها في شهر يوليو من عام 2014م تنفيذا للمرسوم السلطاني رقم (79 / 2013) الصادر في شهر ديسمبر من عام 2013م تشتمل على (4) دوائر هي: دائرة التسجيل التجاري، ودائرة التراخيص العمالية وتأشيرات المستثمرين، ودائرة الخدمات العامة، ودائرة الاستيراد والتصدير

صالح بن حمود الحسني مدير المحطة الواحدة بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يختصر عليك كل الاجابات بقوله: إن المحطة الواحدة هي مفتاحك للاستثمار في الدقم، وجميع هذه الأسئلة ستجد إجاباتها لدى موظفي المحطة بفرعها في الدقم أو مسقط الذين يستقبلونك بصدر رحب ويحيونك على أسئلتك واستفساراتك ثم يساعدونك في تحقيق هدفك بالاستثمار في المنطقة سواء كان ذلك في القطاع الصناعي أو القطاعات التجارية والسياحية والخدمات اللوجستية، وهناك مجال رحب أيضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل الهيئة على توفير المناخ المناسب لنجاحها بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

صالح الحسني الذي ينتقل بشكل دائم بين الدقم ومسقط والذي يقدم عشرات العروض المرئية للمستثمرين سنويا حينما داخل السلطنة وحينما آخر في الخارج يرى أن الدقم أصبحت في صدارة اهتمام المستثمرين وهو ما يضاعف الأعباء الملقاة على موظفي المحطة الواحدة، لكنه يعود إلى الحوار مبتسما ويقول: الدقم مشروع وطني للمستقبل ونعمل على تجسيده على أرض الواقع ليكون مشروعا للأجيال القادمة.

تقوم فكرة المحطة الواحدة بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على أن يكون المستثمر على اتصال بكيان واحد فقط ومن خلاله يحصل على جميع الخدمات، وهي فكرة - كما يرى الحسني - تهدف إلى تقليص الوقت الذي يقضيه المستثمر مترددا على أكثر من جهة لإنجاز معاملاته، فمن خلالها يتم تسجيل الشركة والحصول على مختلف التراخيص سواء كانت بيئية أو تجارية أو صناعية أو سياحية، كما أن المحطة الواحدة هي التي تقوم في المرحلة الحالية بمخاطبة الجهات الأخرى مثل وزارة القوى العاملة للحصول على القوى العاملة المطلوبة للمشروع وعلى الوزارة أن ترد على الطلب خلال خمسة أيام عمل فقط بحسب ما



محمود الرواحي:
التسجيل في
الهيئة ضروري
للحصول على
الامتيازات
والحوافز
والإعفاءات
الضريبية

والتخليص الجمركي، وهي من خلال هذه الدوائر تسعى إلى مواكبة طموحات ورغبات المستثمرين.

تسهيل وتسبيل الإجراءات

ويؤكد الحسني ان الهدف الرئيسي للمحطة الواحدة هو تسهيل وتسبيل الإجراءات أمام المستثمرين وهو الشعار الذي تعمل على أساسه مختلف الدوائر بالمحطة، ويضيف: نسعى إلى تسهيل وتسبيل إجراءات ترخيص وتسجيل المستثمرين بالمنطقة وإنجاز عمليات التسجيل والترخيص بأعلى مستويات الكفاءة والسرعة، ونعمل حالياً على تطوير أنظمة للخدمات الإلكترونية، تتسم بالمرونة والشفافية وسرعة الإجراءات من خلال إيجاد نقطة دخول موحدة عن طريق شبكة المعلومات العالمية تضمن حصول المستثمر والجمهور على المعلومات والبيانات الكافية وتقديم طلبات التأسيس والترخيص ومتابعتها ودفن الرسوم المتعلقة بها وغيرها من الإجراءات الأخرى اللازمة لتوفير خدمة أفضل للمستثمرين بالمنطقة.

دائرة التسجيل التجاري

محمود بن حمود الرواحي مدير دائرة التسجيل التجاري يرى أن المحطة استطاعت خلال الفترة الماضية تأسيس علاقة قوية مع المستثمرين نتيجة للخدمات التي تقدمها إليهم والتي يرى أنها تواكب طموحاتهم ورغباتهم.

ويقول ان دائرة التسجيل التجاري تعمل على إنجاز الخدمات المتعلقة بتسجيل الشركات خلال فترة وجيزة لا تتجاوز 48 ساعة من تاريخ تقديم طلب التسجيل بشرط أن يكون الطلب مكتملاً ومستوفياً لجميع المستندات والوثائق والبيانات المطلوبة وهذا نابع من حرص الهيئة على توفير الوقت والجهد أمام المستثمرين وهذه ميزة مهمة للهيئة استطاعت من خلالها استقطاب العديد من المشروعات إلى المنطقة.

ويستعرض الرواحي في حديثه الخدمات

التي تقدمها الدائرة للمستثمرين، ويقول إن دائرة التسجيل التجاري هي الجهة المعنية بتلقي طلبات تأسيس وترخيص المؤسسات والشركات الراغبة بالعمل في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والحصول على الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين، مشيراً إلى أنه يمكن لمختلف الشركات المسجلة في السلطنة العمل في المنطقة إلا أن الامتيازات والحوافز التي تقدمها الهيئة للمستثمرين تقتصر فقط على الشركات المسجلة في المنطقة والتي يقتصر نشاطها داخل المنطقة مع مراعاة تحقيق نسب التعمين المقررة من الهيئة.

ويضيف: الهيئة تقدم العديد من الحوافز للمستثمرين كإعفاءات الضريبة ومنح حقوق الانتفاع بالأرض لفترات زمنية طويلة وغيرها من الحوافز الأخرى التي تشجع المستثمرين على الاستثمار في الدقم، وحتى تحصل الشركات على هذه الحوافز فإن عليها القيام بالتسجيل في الهيئة، وكما أشرت سابقاً التسجيل في الهيئة يتم خلال فترة وجيزة جداً.

ويشير إلى أن الشركات بإمكانها التسجيل في الهيئة وفق عدد من الأشكال القانونية، فبإمكانها التسجيل كمؤسسة فردية جديدة أو شركة تجارية جديدة سواء كانت شركة تضامنية أو توصية أو شركة محدودة المسؤولية أو شركة مساهمة عامة أو مغلقة، كما يمكن للشركات أيضاً التسجيل كفرع لمؤسسة فردية أو شركة تجارية محلية أو عالمية يكون مركز عملها الرئيسي خارج المنطقة، وبهذا فإن الهيئة ترحب بمختلف المشروعات للعمل في المنطقة وتحت أي شكل من الأشكال القانونية المتعارف عليها.

ويؤكد أن أعمال الدائرة لا تقتصر فقط على تسجيل المشروعات وإنما تمتد أيضاً لتشمل تنظيم أعمال التسجيل التجاري لخدمة أغراض النشر والحصص وحماية المتعاملين بالتنسيق مع الدوائر والجهات المختصة، بما في ذلك تدقيق وتحديث وقيد كافة بيانات التسجيل التجاري لكافة المؤسسات والشركات المسجلة بالمنطقة وإصدار الشهادات والبيانات من السجل التجاري لذوي



المحطة الواحدة بالدقم تقدم
خدمات عديدة للمستثمرين



توقيع مذكرات
تفاهم مع
الوحدات
الحكومية
لتنسيق
أوجه التعاون
المتعلقة بخدمة
المستثمرين

يقدم المستثمرون طلباتهم للحصول على تراخيص استقدام القوى العاملة غير العمانية وعن طريقها أيضا يقدم المستثمرون طلبات الحصول على تأشيرات الدخول إلى السلطنة.

سلطان بن عديم الشريقي مدير الدائرة يقول إن دائرة التراخيص العمالية وتأشيرات المستثمرين هي الدائرة المختصة بتلقي طلبات تراخيص استقدام القوى العاملة غير العمانية وبعد دراستها ومراجعتها للتحقق من استيفائها لكافة البيانات والمستندات المطلوبة وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها تقوم الدائرة بإحالتها إلى الجهة المختصة بوزارة القوى العاملة لإصدار الترخيص مع العلم أن المرسوم السلطاني رقم (179 / 2013) بإصدار نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نص على أنه «يجب ألا تتجاوز المدة اللازمة لإصدار التراخيص خمسة أيام عمل من تاريخ تقديم طلبات الحصول عليها، ويعتبر مضي هذه المدة دون البت في الطلب قرارا بالترخيص وفي حال الرفض يجب أن يكون القرار مسيبا».

ويوضح ان تحديد هذه الفترة يؤكد التزام الهيئة بتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين بما يساعدهم على تأسيس مشروعاتهم بالمنطقة، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الدائرة تقوم أيضا بتلقي طلبات نقل القوى العاملة غير العمانية من منشأة إلى أخرى وإصدار وتجديد وتعديل بطاقات العمل الخاصة بها.

تأشيرات المستثمرين

ويشير الشريقي إلى أن خدمات الدائرة لا تقتصر فقط على مساعدة المستثمر في الحصول على العدد المطلوب من القوى العاملة غير العمانية وإنما تمتد أكثر من ذلك لتشمل التنسيق مع شرطة عمان السلطانية

العلاقة وفق القوانين واللوائح المعمول بها وهو أمر آخر مهم يساهم في الارتقاء بالدور الذي تقدمه الدائرة التي تمتد خدماتها لتشمل أيضا الاحتفاظ بقاعدة بيانات متكاملة عن أعمال الدائرة ومسك السجلات اللازمة لذلك.

ويشير إلى أن دائرة التسجيل التجاري معنية أيضا بالإشراف على الإجراءات المتعلقة باجتماعات الجمعيات العامة العادية وغير العادية لشركات المساهمة من خلال مراجعة واعتماد جداول أعمالها والتصديق على محاضرها وتنظيم إيفاد المراقبين إليها بالتنسيق مع الجهات المختصة، كما أنها مختصة أيضا بالمتابعة المستمرة لأوضاع المؤسسات والشركات المسجلة لدى الهيئة للتأكد من استيفائها للشروط المعتمدة بالمنطقة وذلك بالتنسيق مع الدائرة الرقابية المختصة، لا سيما تلك التي تواجه ظروفاً جوهرية طارئة أو تغيرات هيكلية تؤثر في نشاطها أو مركزها المالي بما في ذلك عمليات إعادة هيكلة رأس المال والاندماج والتصفية وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها.

التراخيص العمالية

بعد أن ينتهي المستثمر من توقيع عقد الانتفاع وتسجيل شركته في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم فإنه يتساءل هل أستطيع الحصول على القوى العاملة اللازمة للمشروع؟ وتزداد أسئلته حيرة إذا كان المشروع في قطاع الصناعات الثقيلة أو المشروعات الكبرى الأخرى التي تحتاج إلى مئات أو آلاف العاملين خاصة في فترة الإنشاء، وهنا يبرز دور دائرة التراخيص العمالية وتأشيرات المستثمرين التي تعتبر حلقة الوصل بين الهيئة من جهة ووزارة القوى العاملة وشرطة عمان السلطانية من جهة أخرى، فمن خلالها



سلطان الشريقي: توفير احتياجات المشروعات من القوى العاملة الأجنبية خلال فترة زمنية لا تتجاوز 5 أيام عمل

من قيام المشروعات المسجلة بالمنطقة بتنفيذ أحكام قانون العمل والتشريعات الخاصة بالسلامة والصحة المهنية بالتنسيق مع الجهات والدوائر المختصة، ومراجعة عدد المشروعات المرخص لها بمزاولة نشاط استقدام القوى العاملة غير العمانية في المنطقة والتأكد من مدى التزامها بالقوانين والتشريعات واللوائح والتعليمات ذات الصلة وذلك بالتنسيق مع الجهات والدوائر المختصة، ودراسة الظواهر الناتجة عن استقدام القوى العاملة غير العمانية بالمنطقة الاقتصادية ورفع تقارير بشأنها.

الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي

وتتميز المحطة الواحدة أيضا بوجود دائرة مختصة بمختلف الخدمات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي، وتتضمن أبرز مهامها المتابعة المستمرة للمتغيرات التي تطرأ على أنظمة التصدير والاستيراد والأفضليات والقيود التجارية وإشعار الجهات أولاً بأول ليتم إبلاغ المصدرين والمستوردين ورجال الأعمال بذلك، وتوفير البيانات والمعلومات عن الأنشطة والفعاليات التجارية والاقتصادية والمالية التي تُعقد في المنطقة.

سلطان بن عديم الشريقي المكلف بأعمال مدير دائرة الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي يقول إن الهدف الرئيسي للدائرة يتركز في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير أمام الشركات العاملة بالمنطقة والاهتمام بمختلف الموضوعات المتعلقة بالتخليص الجمركي، وكما تعلم فإن المنطقة تشهد ازدياداً في عدد الشركات العاملة وبمرور الوقت سوف نجد كميات كبيرة من البضائع تصل إلى المنطقة وبضائع أخرى يتم تصديرها منها وبما أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تعتبر إقليمياً جمرانياً مستقلاً فإن هذا يتطلب إجراءات معينة تضمن الانتقال السلس للبضائع منه وإليه، كما أن الحصول على الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الهيئة للمستثمرين والشركات العاملة بالمنطقة يحتاج إلى إجراءات معينة تساهم في استقطاب مختلف الشركات والاستثمارات، وأود هنا أن أشير إلى أن المادة الخامسة من المرسوم السلطاني رقم (119 / 2011) بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نصت على أن «تعفى

للحصول على تأشيرات للعاملين والمستثمرين وعائلاتهم، إذ تقوم الدائرة بتلقي طلبات استخراج التأشيرات للمستثمرين والعاملين في المنطقة وإحالتها إلى الجهات المختصة بعد دراستها ومراجعتها والتحقق من استيفائها لكافة البيانات والمستندات المطلوبة وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها، وهكذا - بحسب ما يقول الشريقي - تؤدي الدائرة خدمات مهمة جداً للمستثمرين وتوفر عليهم الكثير من الوقت والجهد.

ويقول انه من خلال التنسيق بين الدائرة والجهات المختصة تم إصدار (15) ترخيص مستثمر وأكثر من (2400) ترخيص عمل، بالإضافة إلى إصدار أكثر من (1400) تأشيرة عمل ومستثمر حتى نهاية مايو 2015م، ويتم حالياً التنسيق بشأن وضع إجراءات تنسم بالسرعة والكفاءة مع المختصين بوزارة القوى العاملة وشرطة عمان السلطانية لاستقبال وإصدار طلبات استقدام عمال من الخارج وطلبات استخراج التأشيرات وتجديدها، مشيداً بالتعاون القائم بين الهيئة ووزارة القوى العاملة لتقديم التسهيلات التي من شأنها التغلب على التحديات المتعلقة بتوفير القوى العاملة التي تحتاجها المشروعات بالمنطقة.

خدمات مختلفة

ويضيف: هناك العديد من الخدمات الأخرى والأدوار التي تقوم بها الدائرة ومن بينها: تلقي طلبات تراخيص إنشاء مشروعات تدريبية أو تعليمية أو في مجال استقدام قوى عاملة غير عمانية للمشروعات المسجلة بالمنطقة، وتختص الدائرة أيضاً بتحديد نسب التعمين الواجب الالتزام بها من قبل المشروعات المسجلة بالمنطقة بالتنسيق مع الجهات المختصة ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من التزام المشروعات بنسب التعمين المقررة، ومتابعة مدى التزام المشروعات المسجلة بالمنطقة بأحكام قانون العمل والتشريعات واللوائح والتعليمات ذات الصلة بما في ذلك القواعد المنظمة لنقل وندب القوى العاملة بين المشروعات وتطبيق نظام حماية الأجور وعقود العمل وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، كما تشمل مهام الدائرة أيضاً التأكد





من الضريبة الجمركية البضائع التي يتم استيرادها من خارج السلطنة إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والبضائع التي يتم تصديرها من المنطقة إلى الخارج»، كما نصت المادة ذاتها على أن «تعامل البضائع التي تخرج من المنطقة إلى أي مكان داخل السلطنة معاملة البضائع الأجنبية ولو اشتملت على مواد أولية أو مكونات محلية».

ويتابع قائلا: وعلى هذا فإن دائرة الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركي هي الدائرة المختصة بوضع نظام الإدارة الجمركية وشروط التعرف الجمركية والعمل على مراجعتها من وقت لآخر وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، وقد بدأنا خلال الفترة الماضية بعقد العديد من الاجتماعات المتعلقة بوضع هذا النظام مع جهات الاختصاص، كما أن اختصاصات الدائرة تتضمن أيضا المشاركة في الاجتماعات الخاصة بالاتفاقيات الدولية لتحديد جداول السلع المتبادلة وبنودها الجمركية وفقا لتصنيف النظام المنسق ومتابعة تعديلات النظام المنسق التي تصدر عن لجان النظام المنسق، في منظمة الجمارك العالمية واتخاذ اللازم نحوها، كما تتولى الدائرة النظر في الخلافات التي تنشأ حول البند الجمركي الواجب التطبيق واقتراح الحلول المناسبة لتسويتها، بالإضافة إلى التنسيق والمتابعة المستمرة مع الدائرة الجمركية التي تنشأ بالمنطقة للتأكد من إنها تباشر اختصاصاتها وفقا للنظام المعتمد من قبل مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

الخدمات العامة

وحتى تكتمل الخدمات التي تقدمها المحطة الواحدة للمستثمرين كان لا بد من وجود جهة تختص بتقديم الخدمات العامة والبلدية إلى المستثمرين. المهندس عبدالله بن سالم الحكماني مدير دائرة الخدمات العامة يشير إلى أن اختصاصات الدائرة تتضمن: تلقي طلبات إصدار إباحات البناء واعتماد مخططات المباني السكنية والتجارية والصناعية بالمنطقة بعد مراجعتها ودراستها والتأكد من اتفائها مع المواصفات والمقاييس المحلية والعالمية المعترف بها واللوائح والتعليمات المعمول بها وذلك لضمان سلامة المباني من الناحية الإنشائية، كما تتضمن اختصاصاتها أيضا: وضع نظام العنونة بالمنطقة من خلال ترقيم الشوارع والمجمعات والمباني والسكك والأرصفة على ضوء المخططات المعتمدة، وربطها مع نظام GPS وفق الإحداثيات العالمية بالتنسيق مع الجهات المختصة، ووضع وتنظيم خدمات الطرق والإنارة بالمنطقة بما يساهم في تعزيز كفاءة الحركة المرورية وربط مكونات المنطقة وذلك من خلال إنشاء الطرق والجسور والمواقف والعمل على صيانتها، ووضع الشروط والمواصفات الفنية اللازمة لمزاولة الأنشطة في المنطقة، ومنح التصاريح والموافقات المتعلقة بالأعمال الفنية بالمنطقة، وصيانة المنشآت التابعة لهيئة والطرق والجسور وأنفاق العبور والأسواق والواجهات البحرية وضمان وجود بيئة صحية ونظيفة بالمنطقة، وإتمام عمليات عقود الإيجار وتنظيم العلاقة بين مؤجري ومستأجري العقارات وتنظيم استخراج التصاريح البلدية بكافة أنواعها بالتنسيق مع الجهات المختصة.

ويستطرد الحكماني في حديثه مشيرا إلى أن دائرة الخدمات العامة تختص أيضا بالتأكد من سلامة الغذاء ومراقبة المواد الغذائية والتفتيش على الأطعمة



عبدالله

الحكماني:

دائرة الخدمات العامة تتولى تلقي طلبات إصدار إباحات البناء واعتماد مخططات المباني ووضع نظام العنونة بالمنطقة

للتأكد من صلاحيتها، وكذلك مراقبة المحلات التي تجهزها أو تقدمها والعاملين فيها، بالإضافة إلى مراقبة ومقاومة الغش في الأطعمة والمواد الغذائية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

ويشير إلى أن اهتمامات الدائرة تشمل أيضا تشجير المنطقة من خلال إنشاء الحدائق العامة والمتنزهات وتشجير الطرق والميادين وتصميم وتنفيذ شبكات الري وصيانتها.

التحديات

قبل أن نغادر مكاتب المحطة الواحدة بمسقط سألنا صالح بن حمود الحسني مدير المحطة عن التحديات التي تواجه المحطة وكيف يعملون على التغلب عليها، فقال: إن كل مشروع لا بد أن تواجهه العديد من التحديات وبما أننا في المحطة الواحدة بدأنا من الصفر تقريبا فإن التحديات أمامنا أكبر، إلا أننا نجد أن المرسوم السلطاني رقم (179 / 2013) الصادر في 26 ديسمبر 2013م قد وضع الأرضية المناسبة لعمل المحطة، وفي هذا الإطار قمنا بالتعاون مع الدوائر الأخرى بالهيئة بإعداد مذكرات التفاهم مع الوحدات الحكومية لتنسيق أوجه التعاون المتعلقة بخدمة المستثمرين، وقد تم بالفعل توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التجارة والصناعة تتعلق بمجال التعاون في تطبيق أحكام قانون السجل التجاري وقانون التنظيم الصناعي الموحد وقانون التعدين، وتبادل الوثائق والبيانات والنماذج واللوائح بين الطرفين بشأن تراخيص الصناعة وتراخيص التعدين والتعاون في مجال التفتيش والكشف الميداني وتعزيز وسائل الربط الإلكتروني واستخدام الأنظمة المحوسبة.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنسيق والتعاون بشأن التعامل مع الطلبات المقدمة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في المنطقة، وبموجب المذكرة تلتزم هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بدراسة تخصيص مواقع مناسبة للمشاريع المعنية في مدة زمنية لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تلقي الطلب من





خدمة

المستثمرين من خلال القنوات الإلكترونية هو أحد الأهداف التي تعمل الهيئة على تحقيقها

الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتم أيضا توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه لتحديد صلاحيات والتزامات الطرفين بشأن إصدار التراخيص البلدية وتراخيص الحفر وإباحتات البناء وشهادات إتمام البناء ووضع الاشتراطات الصحية للمشروعات الكائنة في المنطقة، وتحديد أوجه التنسيق مع البلدية في أداء الخدمات العامة بالمنطقة كإنشاء المرافق العامة وأعمال التشجير والإنارة والمسالك وتصريف المياه وشبكات الصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأخرى، كما وقعت الهيئة مذكرتي تفاهم مع وزارة القوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة عمان.

ويستطرد الحسني في حديثه قائلا: كذلك عملنا على تجاوز التحديات من خلال استكمال البنية التشريعية والتنظيمية المنظمة للبيئة الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وفي هذا الإطار اعتمد مجلس إدارة الهيئة اللوائح والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية بالمنطقة، ومن أبرز التشريعات التي اعتمدها مجلس إدارة الهيئة في هذا المجال: لائحة تسجيل المشروعات ولائحة انتفاع المشروعات بالأراضي داخل المنطقة ولائحة تنظيم إصدار التصاريح البيئية ولائحة تنظيم البيئة الاستثمارية بالمنطقة ولائحة التخطيط العمراني وتراخيص البناء وقواعد تنظيم الإغفاء الضريبي بالإضافة إلى التشريعات المتعلقة بالتعمين في المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة حيث تم تحديد نسبة التعمين بـ 10٪ على أن تتم مراجعتها كل ثلاث سنوات.

ويشير إلى أن خدمة المستثمرين من خلال القنوات الإلكترونية هو أحد الأهداف التي تعمل الهيئة على تحقيقها

لخدمة المستثمرين وتجاوز التحديات المتعلقة بهذا المجال وذلك بإنشاء بوابة إلكترونية لهذه الخدمات، وقد تم تشكيل فريق عمل لهذا الغرض ونأمل التحول إلى الحكومة الإلكترونية بعد حصر الخدمات المقدمة للمستثمرين ووضع إجراءات واضحة ومحددة لإنجازها، كما نعمل أيضا على استكمال مكونات المحطة الواحدة من خلال وجود مندوبين عن الجهات الحكومية التي لا تملك الهيئة اختصاصها مثل شرطة عمان السلطانية ووزارة القوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة عمان، حيث أن التنسيق لا يزال مستمرا مع هذه الجهات وغيرها لإنهاء الربط الإلكتروني معها وإيفاد موظفين من جانبها لتقديم خدماتها من خلال المحطة الواحدة وذلك تسهيلا على المستثمرين وسرعة إنجاز معاملاتهم المتعلقة بالتأشيرات والتراخيص العمالية، كما نعمل أيضا على زيادة الوعي بالإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار في المنطقة والإلمام التام بإجراءات الاستثمار، ويتم معالجة هذا الأمر من خلال حلقات التوعية التي تنظمها الهيئة في مختلف محافظات السلطنة وكذلك طباعة الكتيبات والنشرات التي تهدف إلى تعريف المستثمر بالمنطقة وإجراءات الاستثمار فيها.

واختتم صالح بن حمود الحسني حديثه بالقول: «إدارة الهيئة تسعى نحو تذليل العقبات ومعالجة الإشكاليات ووضع الحلول الرامية إلى الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستثمرين، وبهذا فإننا سوف نتغلب - بتوفيق من الله عز وجل - على مختلف التحديات التي تواجهنا».



شخصيات

محلية وأجنبية تؤكد ثقتهما بالمستقبل الواعد للدقم



كامل بن فهد يستمع إلى شرح عن مكونات المخطط الشامل للمنطقة



الوفد البولندي خلال جولته بحديقة الصخور



المستثمرون الإيطاليون يستمعون
الى شرح عن مكونات المنطقة
الاقتصادية الخاصة بالدقم

الدقم - الدقم

حظيت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم باهتمام العديد من الشخصيات المحلية والأجنبية التي أشادت خلال زيارتها للمنطقة بالإمكانيات المتوفرة فيها والفرص الاستثمارية التي توفرها للمستثمرين، معبرة عن ثقتها بالمستقبل الذي ينتظر المنطقة، وأكد صاحب السمو السيد كامل بن فهد بن محمود آل سعيد مساعد الأمين العام بمكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء أن الدقم تعتبر واجهة اقتصادية عالمية متعددة الأغراض ومركزا أساسيا في المنطقة نظرا لموقعها الجيوسياسي الاستراتيجي المفتوح على بحر العرب.

وأضاف سموه في تصريح صحفي عقب افتتاحه لملتقى «الدقم المجتمع والاقتصاد» الثاني في أواخر ابريل 2015م انه بتطور هذه المنطقة ستصبح من أهم المناطق الاقتصادية والموانئ في الشرق الاوسط ومركزا اقتصاديا متكاملًا بالإضافة الى الخدمات اللوجستية متعددة الوسائط التي ستقدمها الى جانب انها ستكون من المناطق التي تشكل محورا اقتصاديا على مستوى العالم.

ودعا سموه القطاع الخاص الى المزيد من التعاون مع الحكومة والقيام بدوره المرجو بالاستثمار في المنطقة وإقامة مختلف أنواع المشروعات وتنمية المجتمع المحلي.

السيد كامل
بن فهد:
الدقم واجهة
اقتصادية
عالمية
متعددة
الأغراض



رؤساء الغرف العربية والخليجية في لقطة تذكارية بالحوض الجاف

الشباب، مشيراً سموه إلى أن السلطنة زاخرة بالعديد من المقومات السياحية.

التنوع الاقتصادي

من جهته عبّر معالي الدكتور يحيى بن محفوظ المنذري رئيس مجلس الدولة عن ثقته بقدرة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على تحقيق تطلعات السلطنة للتنوع الاقتصادي.

وقال معاليه خلال زيارته للمنطقة على رأس وفد من مجلس الدولة مطلع يناير 2015م ان المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تمثل مع الموانئ والمطارات الموجودة في كل من مسقط وصلالة وصحار منظومة متكاملة من البنى الأساسية الرئيسية لقطاع النقل والخدمات اللوجستية في السلطنة في إطار سعي الحكومة لتنوع مصادر الدخل واستثمار الموقع الاستراتيجي والبيئة الآمنة والمستقرة والبحار المفتوحة التي تطل عليها السلطنة.

وعبّر معاليه عن تقديره للجهود التي تبذلها الحكومة في التنوع الاقتصادي الذي سوف يأتي بمردوده الطيب على هذا البلد العريق في المستقبل

مرافق سياحية متعددة

من جهته أشاد صاحب السمو السيد تيمور بن أسعد بن طارق آل سعيد باهتمام القطاع الخاص بتنشيد مرافق سياحية بالدقم، مشيراً إلى أن محافظة الوسطى تتميز باعتدال المناخ في مختلف فصول السنة وبالشواطئ البكر ووجود عدد من المواقع السياحية الطبيعية وهي عناصر رئيسية لاستقطاب السياح.

وصرح سموه لدى افتتاحه فندق ومنتجع بارك ان الدقم بأن إنشاء فندق جديد بمحافظة الوسطى يساهم في تعزيز الحركة السياحية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم واستقطاب المزيد من السياح والمستثمرين إلى المنطقة التي تشهد تنفيذ مشروعات عديدة في مختلف القطاعات، موضحاً أن تشييد فنادق جديدة يؤدي إلى مواكبة ازدياد أعداد المستثمرين الذين يزورون المنطقة من حين لآخر.

وقال إن القطاع السياحي يعتبر أحد القطاعات الواعدة في خطة السلطنة للتنوع الاقتصادي وتنطلع إلى تعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة وتوفير المزيد من فرص العمل أمام

السيد تيمور
بن أسعد:
تشبيد فنادق
جديدة يواكب
ازدياد أعداد
المستثمرين
والسياح



تيمور بن أسعد
يفتح بارك إن



أعضاء مجلس الدولة خلال زيارتهم إلى الدقم

لضمان سير المشروع وفقا لما خطط له.

التكامل الاقتصادي الخليجي

وأشاد سعادة عبدالرحيم حسين نقي الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي باستثمارات السلطنة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقال إن هذه الاستثمارات تجعل الدقم منطقة نموذجية فيما تقدمه من خدمات وتسهيلات للمستثمرين وما تتميز به من موقع استراتيجي مميز على بحر العرب المطل على المحيط الهندي، مؤكداً أن الدقم مؤهلة لتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي. وأضاف في تصريح صحفي لدى زيارته للمنطقة في مايو 2015م ضمن وفد من الغرف التجارية العربية والخليجية إن السلطنة بذلت جهدا كبيرا في إنشاء البنية الأساسية للمنطقة، موضحاً أن المشروعات التي استثمرت فيها الحكومة كبيرة وواعدة ولديها إمكانات هائلة لاستقطاب مختلف الاستثمارات، مشيدا في الوقت نفسه بالطقس المعتدل الذي يمنح الدقم ميزة إضافية مشجعة للمستثمرين.

وقال إننا من خلال زيارتنا إلى الدقم وجدنا أن المنطقة تتميز بكل المقومات الأساسية للاستثمار كما أن المشروعات المنفذة فيها كبيرة ولها القدرة على تعزيز التنمية الاقتصادية، ونحن في اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي والوفد الخليجي والوفد العربي سررنا كثيرا بما شاهدناه في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وفي الحقيقة المنطقة مكتملة في بنيتها الأساسية وندعو رجال الأعمال والمستثمرين الخليجين للاطلاع على هذا المرفق الاقتصادي المهم.

وأضاف: نستطيع أن نقول إن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بمثابة مفتاح لأسواق آسيا وأفريقيا ونتوقع ان تشهد طفرة استثمارية، مبرعا عن تطلعه لأن تكون الدقم منطقة نموذجية تساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي خاصة في قطاع الخدمات اللوجستية بحيث تكون الدقم محطة لتخزين البضائع وإعادة توجيهها إلى دول مجلس التعاون، موضحاً أن الدقم تعتبر منطقة مهمة للدول الخليجية لإيجاد منافذ بحرية لها على بحر العرب بحيث تقوم بتخزين

القریب بإذن الله، وقال إننا نشد على أيديها لتحقيق مزيد من هذه المشروعات الحيوية المهمة التي سوف يعود خيرها على هذا الجيل والأجيال القادمة.

وأكد معاليه أن الرؤية السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - حول ضرورة تنوع مصادر الدخل في البلاد وتقليل الاعتماد على النفط في الدخل الوطني بدأت تتضح معالمها شيئا فشيئا، مشيرا إلى أن المستقبل القريب سوف يشهد المزيد من المشروعات الحيوية لمسيرة التنمية الشاملة في السلطنة.

ودعا معاليه الشباب إلى الاستفادة من مقومات المشروع سواء عن طريق العمل في مرافقه ومنشأته أو عن طريق الاستثمار فيه من خلال مشروعاتهم الخاصة الصغيرة منها والمتوسطة. وأهاب بالقطاع الخاص العماني للمساهمة الفاعلة والمباشرة في تنمية هذا المرفق الوطني المهم والاستثمار فيه بما يحقق النماء للشركات العمانية المختلفة والازدهار للمجتمع بشكل عام.

مجلس الشورى يطلع على المشروعات

وتمن سعادة خالد بن هلال المعولي رئيس مجلس الشورى أهمية المشروعات التي يتم تنفيذها بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقال خلال زيارة له إلى الدقم في منتصف عام 2013م مع عدد من أصحاب السعادة أعضاء مكتب المجلس ورؤساء اللجان ان الهدف من الزيارة هو متابعة المشاريع الاقتصادية والتنموية الضخمة التي تحتضنها المنطقة الاقتصادية بالدقم في ظل حاجة الاقتصاد المحلي لمثل هذه المشاريع الاستراتيجية.

وأشار إلى أن أهداف الزيارة تتضمن أيضا التعرف على المراحل المتقدمة التي وصلت إليها أهم المشاريع التي تنفذ حاليا خاصة المطار ومشاريع البنية الأساسية، كما تمت زيارة ميناء الدقم الذي شهد مراحل تطويرية وتنموية في أعمال التوسعة والإنشاءات المرافقة له إضافة إلى الحوض الجاف الذي يعد نقلة نوعية متكاملة في مجال صيانة السفن العالمية. كما تعرفنا عن كثر على أهم التحديات التي تواجه القائمين على تلك المشاريع وكيفية حللتها

رئيس مجلس الدولة: متفائلون بقدرة المنطقة على تحقيق التنوع الاقتصادي

رئيس مجلس الشورى: الحوض الجاف نقلة نوعية متكاملة في مجال صيانة السفن العالمية



منتجع وفندق بارك إن اضافة
جديدة للقطاع الفندقي بالدقم



سفيرة

إيطاليا:

نتطلع

إلى زيادة

الاستثمارات

الإيطالية في

السلطنة



أمين عام

اتحاد الغرف

الخليجية:

الدقم منطقة

نموذجية

مؤهلة لتعزيز

التكامل

الاقتصادي

الخليجي

وكيلة وزارة الشؤون الخارجية للشؤون الدبلوماسية والاقتصادية بجمهورية بولندا عن ارتياحها لما وجدته من استثمارات وفرص كبيرة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. موضحة أن الوفد البولندي الذي زار الدقم في شهر مايو 2015م يمتلك خبرة في مجال السفن والبنى الأساسية، مشيرة إلى أن هناك فرصا جيدة للشركات البولندية للاستثمار في المنطقة. وأبدت الشركات البولندية إعجابها بالمشروعات التي تشهدها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقال ستروتا كاييم رئيس إحدى الشركات العاملة في قطاع الموانئ إن زيارتنا إلى السلطنة تستهدف بحث التعاون الاستثماري بين جمهورية بولندا والسلطنة خاصة في قطاع الموانئ لكونه قطاعا حيويا ومميزا في السلطنة.

وأشار إلى ان الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم كبيرة وهناك تعاون بين بعض الشركات العمانية والشركات البولندية لإيجاد شركات للاستثمار في القطاع البحري بالسلطنة.

تسهيلات عديدة

وعبر عبدالمحسن عبدالعزيز الحكير مؤسس مجموعة الحكير السعودية عن سعادته بزيارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وقال خلال الزيارة التي قام بها عدد من المستثمرين السعوديين إلى المنطقة في ديسمبر 2014م: ان الدقم بها العديد من الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مشيدا بالخدمات والتسهيلات التي تقدمها الهيئة مطالباً في الوقت نفسه بمزيد من الترويج للمنطقة والمشروعات المقامة فيها.

وأشار إلى ان المشروعات التي اطلع عليها الوفد خلال زيارته من شأنها توفير العديد من الفرص لتوظيف الشباب في مشروعات على مستوى عال من التقنية والإمكانيات بما يؤهلهم لاكتساب خبرات جيدة في قطاع البتروكيماويات والصناعات الثقيلة.

بضائعها بالمنطقة لتعيد تصديرها إلى الأسواق المستهدفة.

ودعا في تصريحه المستثمرين الخليجيين للاستثمار في الدقم، وقال ان المنطقة توفر فرصا واعدة للاستثمار وتدعو المستثمرين وأصحاب وصاحبات الأعمال للاستفادة منها وتوجيه استثماراتهم إليها خاصة في المجالات الكبيرة كالطاقة والبتروكيماويات والنفط والغاز والسكك الحديدية.

فرص للشركات الإيطالية

وأكدت سعادة باولا أمادي سفيرة جمهورية إيطاليا المعتمدة لدى السلطنة أهمية الزيارة التي نظمتها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالتعاون مع السفارة الإيطالية في السلطنة ووزارة البنى التحتية والنقل الإيطالية لعدد من المسؤولين الإيطاليين ورجال الأعمال للاطلاع على الفرص الاستثمارية المتوفرة بالمنطقة بما يمهد لزيادة الاستثمارات الإيطالية في السلطنة.

وقالت ان الزيارة استهدفت تعزيز العلاقات التجارية بين السلطنة وإيطاليا واستكشاف فرص الاستثمار في السلطنة بشكل عام والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بشكل خاص، مشيرة إلى أن السنوات الخمس الأخيرة شهدت نموا بنسبة 59٪ في حجم التجارة البينية بين البلدين.

وأكدت أن هناك العديد من المجالات التي يمكن للشركات الإيطالية الاستثمار فيها، موضحة أن الشركات الإيطالية تحظى بتقدير مميز في مختلف الدول نظرا لحرصها على الجودة والتميز خاصة في مجالات التكنولوجيا والهندسة المعمارية والتصميم والابتكار والسياحة والصناعة والعديد من القطاعات الأخرى.

استثمارات وفرص كبيرة

من جهتها أعربت سعادة كاترينا كاسبرزيك



مشروع استثماري للمستقبل ويعكس توجهات السلطنة لتنويع مصادر الدخل، مشيراً إلى أن المشروع مناسب لمختلف المستثمرين سواء الراغبين بالاستثمار في القطاع الصناعي أو في المجالات اللوجستية والتجارية والسياحية، وأضاف: أنصح كل مستثمر أن يأتي إلى السلطنة ويضخ استثماراته فيها.

وتابع قائلاً: لديّ استثمارات في العديد من الدول، إلا أنني أفكر فعلياً في الاستثمار بالسلطنة نظراً لما لمستّه فيها من تنوع في مجالات الاستثمار بالإضافة إلى البنية الأساسية الجيدة والتخطيط بشكل سليم للمستقبل والتوجه الحقيقي للسلطنة لتشجيع الاستثمار وتوفير المناخ الملائم لنموه.

وأبدى إعجابه بالطبيعة السياحية البكر بالدقم وجمال الشاطئ وروعه، وقال انه مكان مثالي للاستثمار، مؤكداً تفاؤله بالمستقبل الذي ينتظر الدقم، مؤكداً ان الجهود التي تبذلها السلطنة لجعل المنطقة مكاناً مثالياً للاستثمار سوف تحقق أهدافها.

مكان مثالي للاستثمار

وأشاد محمد صالح رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب اللبناني بجهود السلطنة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ الملائم لنموها، مثنياً الجهود التي تقوم بها هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وغرفة تجارة وصناعة عمان للتعريف بالفرص الاستثمارية المتوفرة بالسلطنة.

واطلع محمد صالح مع عدد من المستثمرين من ثماني دول خلال زيارة لهم إلى الدقم في نوفمبر 2014م على المشروعات الصناعية والسياحية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خاصة ميناء الدقم والحوض الجاف وفندق كراون بلازا ومنتجع «بارك إن»، وأبدى إعجابه بما شاهده، منوها بإمكانات المنطقة وقدرتها على استقطاب مختلف الاستثمارات، وقال ان «مشروع الدقم» هو أكبر المشروعات الاستثمارية التي زرتها في السنوات الأخيرة وهو

◆◆◆
مؤسس
مجموعة
الحكيم
السعودية:
فرص
وظيفية
جيدة متاحة
أمام الشباب



◆◆◆
رئيس غرفة
صيدا:
الدقم موقع
مثالي
للاستثمار

مصفاة الدقم تسند مناقصة أعمال تمهيد موقع المصفاة لشركة جلفار

مسقط - الدقم

تسهم في تحقيق انعكاسات إيجابية هامة في سبيل دفع عجلة التنمية وتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال مبادرات القيمة المحلية المضافة التي ستستفيد بشكل مباشر وغير مباشر من المقومات المحلية كالصناعات والشركات الموردّة والموارد البشرية بالإضافة الى توفير الخدمات اللوجستية كلما أمكن، وهو ما من شأنه أن يدفع بعجلة الاقتصاد قُدماً في المنطقة.

من المؤمل أن تصبح الدقم المركز الصناعي والاقتصادي الجديد في السلطنة ويعد مشروع مصفاة الدقم واحداً من المشاريع الكبرى التي ستنفذ في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وسيكون بمثابة خط الانطلاق لخطة تحويل الدقم إلى أحد أضخم المراكز الصناعية والاقتصادية في المنطقة. ولا ريب أن هذه الخطوة ستثمر العديد من الإيجابيات للمجتمع المحلي من خلال دعم مبادرات القيمة المحلية المضافة التي ستطرحها مصفاة الدقم من خلال تمكين الموردين المحليين فضلاً عن الاستعانة بالكفاءات البشرية المحلية متى ما أمكن. ويقع مشروع مصفاة الدقم في قلب المنطقة الاقتصادية وهو مشروع مشترك بين شركة النفط العمانية وشركة الاستثمارات البترولية الدولية "أبيك" وتتميز المصفاة بموقعها الاستراتيجي المطل على خطوط النقل البحري الرئيسية في بحر العرب.

أسندت شركة مصفاة الدقم مناقصة أعمال تمهيد الموقع الذي ستشيد عليه المصفاة الجديدة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لشركة جلفار للهندسة والمقاولات

وتشمل أعمال المشروع حفر أكثر من 12 مليون متر مكعب من التربة وترصينها، فضلاً عن وضع الأسس للشروع في تشييد المصفاة في الموعد المحدد عام 2016. وعند بدء عمليات تشغيل المصفاة ستبلغ الطاقة التكريرية 230 ألف برميل يومياً وستعمل على إنتاج الديزل ووقود الطائرات بالإضافة إلى النافثا وغاز البترول المسال باعتبارها المنتجات الرئيسية للمصفاة.

وفي هذا السياق صرّح جاكوبس نيوهاوسر رئيس مشروع مصفاة الدقم قائلاً "تعد أعمال تمهيد الموقع أولى الأعمال الانشائية في موقع المشروع والتي ستضمن جاهزية الموقع للمضي قدماً في الأعمال الانشائية الرئيسية. وأعرب جاكوبس عن سعادته إزاء إيداء العديد من الشركات العمانية رغبتها في التنافس على العقد، وهو ما سيحقق قيمة مضافة مباشرة للمجتمع المحلي في الدقم خصوصاً ومحافظة الوسطى عموماً".

تعتبر مصفاة الدقم أحد أبرز المشاريع التنموية التي تنفذ في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والتي سوف

الدور الاقتصادي والتنموي للمناطق الحرة في العالم

فهناك المناطق الحرة التجارية، وهي المناطق الحرة التي يكون نشاطها الرئيسي المخصص به هو العمليات التجارية ، وهي العمليات التي يرخّص بها فقط في هذا النوع من المناطق الحرة ، فإذا اقتصر عليها أي منطقة فإنه يطلق عليها منطقة حرة تجارية ، ويرخص بإجراء الأنشطة والعمليات التالية على البضائع بالمنطقة الحرة التجارية :

- إعادة تصدير البضائع الأجنبية الواردة برسم المنطقة الحرة سواء بحالتها التي هي عليها ، أو بعد إجراء عمليات معالجة صناعية أو لوجيستية عليها ، مثل إجراء عمليات الفرز أو التجميع أو المزج ببضائع محلية أو التعبئة أو التغليف حسب متطلبات الزبائن أو السوق .
- تصدير البضائع الأجنبية إلى داخل البلاد استجابة لطلب السوق المحلي ، وعندئذ تخضع تلك البضائع للقوانين والنظم الجمركية السائدة في البلاد .
- إدخال البضائع المحلية إلى المنطقة الحرة التجارية برسم التصدير إلى الخارج ، وعندئذ تخضع تلك البضائع لإجراءات التصدير الجمركية السائدة في البلاد باعتبار المنطقة الحرة بمثابة أرض أجنبية من الناحية الجمركية .
- تخزين البضائع الأجنبية الواردة برسم إعادة التصدير ، أو قد يكون التخزين للبضائع المحلية المعدة برسم التصدير ، أو تخزين البضائع الأجنبية الواردة بغير رسم الوارد لتخزينها تحت طلب السوق الخارجية .

أما المناطق الحرة الصناعية فهي المناطق الحرة التي تقوم على الترخيص بإقامة المنشآت الصناعية بها بغرض إجراء العمليات الصناعية دون إخضاعها للقوانين والنظم الجمركية السائدة ، أو إجراء تلك العمليات على المكونات ومستلزمات الإنتاج المحلية بهدف تصديرها للخارج أو سحب جزء منها للأسواق المحلية بعد استيفاء الإجراءات الجمركية ، وبذلك فالمناطق الحرة الصناعية تعتمد على المواد الأولية أو المكونات أو المنتجات نصف المصنعة ، سواء كانت محلية من داخل الدولة المقامة بها المنطقة الحرة ، على أن تكون المنتجات موجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية ، أو تلك الأجنبية غير الموجودة في البلاد ويلزم استيرادها كمدخلات في العملية الإنتاجية .

وخلال السنوات الأخيرة ظهرت أنماط جديدة من المناطق الحرة على النحو التالي:

1 - مناطق الباب المفتوح Open Door Zones : وهي مناطق حرة الهدف من إنشائها تشجيع قطاع التصنيع الموجه للتصدير ، نظراً لأن الآثار الإيجابية لن تقتصر على قطاع معين أو منطقة بعينها ، لكنها ستمتد إلى سائر الاقتصاد والصناعة الوطنية ، من خلال حركة الصادرات من هذه المناطق إلى الأسواق الخارجية

المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها السياسية وتخضع لسلطتها إدارياً، ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولاً وخروجاً ، بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة ، وذلك بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الاستثمارات.

ويمكن تصنيف المناطق الحرة إلى عدة أنواع بحسب الأهداف المحددة لها، فهناك المناطق الحرة العامة التي تقام على مناطق تم اختيارها تحديداً لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وقد تكون مدينة بأكملها ، أو قد تكون أراض مسورة بجوار إحدى المدن أو الموانئ البحرية ، وهذه المناطق تتمتع بحرية النشاط الاقتصادي لجميع المنشآت الاقتصادية التي تمارس نشاطها بها سواء التجاري، أو المالي، أو الصناعي أو اللوجيستي.

كما توجد أيضاً المناطق الحرة الخاصة وهذه المناطق تماثل في جوهرها المناطق الحرة العامة ، مع فارق أن القواعد المنظمة لإنشاء المنطقة الحرة الخاصة تقتصر على وتختص فقط بالجهة التي تم الترخيص لها اعتباراً لطبيعة نشاطها أو أهميتها الاقتصادية أو هدف الدولة من الترخيص.

وتوجد أيضاً المدينة الحرة وهي منطقة حرة عامة تشمل المدينة بأكملها وكافة الأنشطة الاقتصادية التي يتم مزاولتها فيها، وعادة ما يكون اعتبار مدينة ما مدينة حرة بموجب قانون يصدر خصيصاً لذلك، وتتضمن مواده كافة الأحكام والضوابط المنظمة، وفي مصر نجد مثلاً على ذلك المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد الصادر بإنشائها القانون رقم 24 لسنة 1976 ، والقرار بقانون رقم 13 لسنة 1997 والخاص بتنظيمها، ثم القانون رقم 5 لسنة 2002 بإلغاء العمل بقانون ونظام تحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة .

ويعتبر الميناء الحر أحد أنواع المناطق الحرة، وهو عبارة عن منطقة حرة عامة تشمل منطقة الميناء والمدينة الواقع في إطارها ذلك الميناء وكافة الأنشطة الاقتصادية التي تتم مزاولتها في ذلك النطاق الجغرافي المحدد ، وتاريخياً كانت بداية تطبيق هذا النوع من المناطق الحرة في ميناء هامبورج بألمانيا عام 1189م حيث اعتبرت ولاية هامبورج منطقة حرة للتجارة بمينائها ومدينتها، وبالتالي أخذ هذا النمط من أنماط الموانئ الحرة في الانتشار، وارتبط انتشاره بالموانئ الواقعة على الطرق الملاحية الرئيسية في العالم مثل سنغافورة وهونج كونج وعدن.

كذلك يتم تقسيم المناطق الحرة وفقاً لنشاطها،



الدكتور أيمن النراوي

أستاذ النقل والتجارة الدولية واللوجيستيات

- زيادة الدخل من العملات الحرة عن طريق ما يتم تحصيله من رسوم الموانئ والتأمين والعمولات وإيجار الأراضي ومقابل الخدمات المختلفة المقدمة للمشروعات بالمناطق الحرة .
- تحقيق أهداف نمووية أو اجتماعية مثل تنمية بعض المناطق النائية.
- زيادة نشاط الأسطول التجاري الوطني للدول المقامة بها المناطق الحرة ، من خلال قيام السفن بنقل صادراتها إلى الأسواق الخارجية ، ونقل الواردات من المواد والمكونات ومستلزمات الإنتاج للصناعات القائمة.
- استغلال الموقع الجغرافي المتميز لبعض المدن والموانئ لإقامة مراكز تسويق عالمية ، مما يحقق منافع إيجابية للاقتصاد الوطني، مثل موانئ روتردام وشنغهاي ودبي .

عوامل نجاح المناطق الحرة

ان أهم عوامل نجاح إدارة المنطقة الحرة يكمن في اتباع الوسائل الكفيلة بزيادة جودة الخدمات المقدمة وتخفيض تكاليفها وذلك لخدمة القطاع الصناعي والتجاري والخدمي بها ، حيث يتم توفير مستودعات وساحات جاهزة للتخزين ومكاتب حديثة وتوفير الأراضي لبناء المنشآت الصناعية والإدارية ومساحات واسعة ومكشوفة ومغطاة للتخزين وأخرى مكيّفة حسب حاجة الشركات العالمية الكبرى والمتعددة الجنسية والتخصصات المتنوعة ، وتقديم مجموعة متنوعة من البدائل والخيارات وبجودة عالية للشركات ذات الجنسيات والثقافات والتخصصات والمجالات المختلفة ، مع تطوير النظم والإجراءات المتبعة لتسيير الأعمال بحيث تكون قادرة على تلبية الاحتياجات المختلفة للشركات بدرجة عالية من الكفاءة.

أيضا تتضمن عوامل نجاح إدارة المنطقة الحرة عمل تحليل الأعمال التفصيلي ووضع نظام متكامل لدراسة السوق، للوقوف على التغيير المستمر في طلب الزبائن حتى يتسنى تقديم الخدمات المطلوبة ، ومن ثم يتيح ذلك إمكانية تحديد الأساليب التكنولوجية المساندة للعمل ومدى ملاءمتها ، الأمر الذي يترتب عنه وضع نظام معلومات جديدة للإدارة ، واستخدام نظم السوق الالكترونية التي تتيح للشركات سرعة استطلاع الأسعار ومصادر البضائع وامكانية عقد الصفقات مع مختلف الموردين والمستوردين من جميع أنحاء العالم ، من خلال إجراءات للارتباط والتعاقد والقبول الكترونياً للتثبيت وتأكيد الموافقة على هذه الطلبات من قبل المتعاقدين ، وتتيح كذلك فرصاً متساوية للمؤسسات في أي دولة للتعامل من خلال أسواق خاصة بها ، تحمل علاماتها التجارية بحيث يتم ربط هذه الأسواق من خلال نظام السوق الالكترونية.

المجاورة على نطاق أوسع من نطاق إقليم الدولة المعنية ، ويتمثل أهم تطبيق لمثل هذه المناطق جغرافياً في منطقة الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك .

- 2 - المناطق الاقتصادية الخاصة Special Economic Zones : وهي مناطق حرة تنشأ خصيصاً لتحقيق أهداف اقتصادية معينة تسعى الدولة لتحقيقها. وكان للصين قصب السبق في انشاء هذا النمط من المناطق، للاضطلاع بمسؤولية التنمية الصناعية للصناعات الهامة والاستراتيجية على المستوى الوطني في الصين.
- 3 - مناطق العمليات التصديرية Export Processing Zones : وهي مناطق حرة صناعية تقدم مزايا وحوافز وتسهيلات خاصة للمنشآت الصناعية ذات الإنتاج الموجه خصيصاً للتصدير نحو الأسواق الخارجية .

الدور الاقتصادي والتنموي للمناطق الحرة

- وتقوم المناطق الحرة بالعديد من الأدوار التنموية والاقتصادية التي يمكننا إجمالها فيما يلي:
- اجتذاب الشركات والمنشآت الصناعية والتجارية الكبرى ، للاستثمار والعمل داخل المناطق الحرة .
 - اجتذاب المستثمرين والشركات والمنشآت الصناعية والتجارية الكبرى بهدف نقل التكنولوجيا .
 - تنشيط حركة التجارة الدولية وأنشطة الموانئ البحرية ، باعتبار المناطق الحرة تنفادي بعض المعوقات الاجرائية والإدارية الناجمة عن تطبيق القوانين والنظم الجمركية في بعض الدول.
 - دفع وتنشيط حركة الصادرات الوطنية من خلال التركيز على الصناعات الموجهة للتصدير بالمناطق الحرة.
 - إمداد السوق المحلي ببعض مستلزماته من منتجات المنطقة الحرة ، بتكلفة أقل من تكلفة استيرادها من الخارج ، مع تحقيق وفر في الزمن المستغرق للحصول عليها من الأسواق الخارجية.
 - إمداد الصناعات الوطنية ببعض احتياجاتها من المكونات ومستلزمات الإنتاج والمنتجات نصف المصنعة مباشرة من المنطقة الحرة ، بتكلفة أقل من تكلفة استيرادها من الخارج ، مع تحقيق وفر في الزمن المستغرق للحصول عليها مقارنة بالأسواق الخارجية.
 - إمداد الصناعات في المنطقة الحرة ببعض احتياجاتها من المكونات ومستلزمات الإنتاج والمنتجات نصف المصنعة مباشرة من السوق المحلي ، بتكلفة أقل من تكلفة استيرادها من الخارج ، مع تحقيق وفر في الزمن المستغرق للحصول عليها مقارنة بالأسواق الخارجية .
 - تحقيق زيادة في الطلب على تشغيل الأيدي العاملة الوطنية بمشروعات المناطق الحرة .



سياسك عمان تختار الدقم لإنشاء أول مصنع لإنتاج زيت الخروع بالشرق الأوسط

مسقط - الدقم

على الدوام هو من أولوياتنا في هذا الاستثمار. وقال في كلمة ألقاها خلال الحفل ان المشروع سيستجيب المجال أمام المواطنين للاستفادة منه من خلال قيامهم بزراعة الأشجار المنتجة للمواد الخام في السلطنة، موضحا أن هذه النبتة معروفة في السلطنة منذ آلاف السنين باسم «شجرة العرّش» ويستخدم زيتها في عدة استخدامات قديما وحديثا ومن السهل زراعتها في مختلف المناطق، مؤكدا التزام شركة سياسك عمان بشراء منتجات المزارعين، مشيرا إلى أن الشركة بدأت في إجراء دراسة تهدف إلى تشجيع المزارعين العمانيين على زراعة هذه الشجرة بطريقة علمية مدروسة خاصة في الأماكن الزراعية غير المستغلة.

وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع في مرحلته الأولى حوالي 24 مليون ريال عماني، في حين تبلغ استثمارات المرحلة الثانية التي ستبدأ خلال خمس سنوات 250 مليون دولار أمريكي، وسيوفر المشروع 450 فرصة عمل في مرحلته الأولى و250 فرصة عمل إضافية في المرحلة الثانية بحيث يبلغ إجمالي فرص العمل 700 وظيفة. وحصل المشروع الذي يعتبر الأول من نوعه لزيت الخروع في الشرق الأوسط على تمويل من ميثاق للصيرفة الإسلامية، وأكد الشيخ هلال بن خالد المعولي الشريك المحلي بشركة سياسك عمان إن الهدف من الدخول في مثل هذه المشروعات الاستراتيجية الصديقة للبيئة كان

أعلنت شركة سياسك عمان انها سوف تستثمر حوالي 120 مليون ريال عماني على مرحلتين في مصنعها الجديد الذي ستنشئه في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. ووقعت الشركة في مايو 2015م اتفاقية مع هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حصلت بموجبها على حق الانتفاع بالأرض لإنشاء مصنع لها بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لإنتاج حامض السياسسك الذي يستخرج من زيت الخروع الذي يدخل في العديد من الصناعات الكيماوية والبلاستيكية والأدوية، وسيقام على أرض مساحتها حوالي 400 ألف متر مربع.

مسقط - الدقم

وقعت الشركة الوطنية للعبارات وشركة عمان للحوض الجاف مذكرة تفاهم تتعلق بتقديم الصيانة الدورية لاسطول العبارات في الحوض الجاف بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وقعت المذكرة من جانب الشركة الوطنية للعبارات مهدي بن محمد العبدواني الرئيس التنفيذي للشركة فيما وقعها من جانب شركة عمان للحوض الجاف الشيخ خليل بن أحمد السالمي نائب الرئيس التنفيذي.

وقعت مذكرة التفاهم على إعطاء الشركة الوطنية للعبارات الاولوية في تلبية احتياجاتها المتعلقة بصيانة وإصلاح اسطول العبارات لفترة خمس سنوات اعتبارا من عام 2015م ولغاية عام 2019م.

يذكر ان اسطول الشركة الوطنية للعبارات يتكون حاليا من 7 عبارات لنقل المسافرين والمركبات بالإضافة إلى سفينة الانزال لشحن البضائع والمعدات.

الوطنية للعبارات توقع مذكرة تفاهم لصيانة سفنها في الحوض الجاف



السكن الدائم
للمقاولين بالدقم

النهضة للخدمات: اكتمال الحصول على التمويل اللازم لمشروع السكن الدائم للمقاولين

مسقط - الدقم
Economy

سبل الراحة والأمان والخدمات الجيدة بتكلفة أقل بكثير من إنشاء مرافق مؤقتة لنفس العدد من الأشخاص. كما أن توفير وسائل الترفيه وخدمات التنظيف والتمويل في مشروع الدقم السكني تختلف تماما عن الأحوال المعيشية السيئة التي يعاني منها العمال في أماكن أخرى.

وقال: العمل في المشروع يسير وفق الخطة الموضوعية حيث تم الانتهاء من أعمال الأساسات وسيكون الموقع جاهزا للاستخدام في منتصف عام 2016.

المشروع بـ 75 مليون ريال عماني ويتم تمويل 40% من المشروع من خلال الشراكة الجديدة بين كل من شؤون البلاط السلطاني، وصندوق تقاعد وزارة الدفاع، وبنك مسقط، والخبني للتنمية والشركة المؤسسة وهي النهضة للخدمات التي ستمتلك 51.9% من الأسهم وسيمتلك الشركاء الآخرون بقية الأسهم.

ويوفر مشروع السكن الدائم للمقاولين بالدقم مرافق عصرية مزودة بكل الخدمات لأكثر من 16 ألفا من العاملين بالمنطقة. وأضاف: يعنى مخطط المشروع بتوفير

أعلنت النهضة للخدمات عن اكتمال الحصول على التمويل اللازم لمشروع السكن الدائم للمقاولين في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بتكلفة قدرها 75 مليون ريال عماني. وأعرب ستييفن توماس الرئيس التنفيذي للنهضة للخدمات عن ارتياح الشركة لتمكنها من جذب مستثمرين من كل المجموعات المستهدفة بما في ذلك المجتمع المحلي وصناديق التقاعد والصناديق السيادية. وقال: يقدر إجمالي الاستثمار في هذا



العبارة هرمز في
الحوض الجاف

المهندس يحيى الزدجالي في

حديث خاص لـ **الدقم** :
Economy

إعداد دراسات تخطيطية تستهدف تمكين الدقم من المنافسة محليا وإقليميا ودوليا





مركز مدينة الدقم كما
بدا في مطلع عام 2015

الدقم - الدقم



تخطيط
الدقم انطلق
من المنهجية
العلمية
الصحيحة في
تخطيط المدن
الحديثة

ما يميز مدينة الدقم الجديدة أن نظام التخطيط الذي اتبعته هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يبدأ من حيث انتهى الآخرون وجاء بعد عدد من الدراسات التي أجرتها الجهات الحكومية المختصة لتكون الدقم مدينة حديثة تواكب اهتمامات وتطلعات سكانها.

وأكد المهندس يحيى بن خميس الزدجالي مسؤول التخطيط ومتابعة المشروعات الهندسية بمكتب رئيس مجلس إدارة الهيئة أن الدقم توفرت لها الكثير من العوامل التي جعلها مدينة عصرية قادرة على تلبية احتياجات سكانها، مشيراً إلى العديد من الدراسات التخطيطية التي بدأت في مطلع التسعينيات الماضية مع صدور المرسوم السلطاني رقم 91/6 باعتماد التقسيم الإداري للسلطنة الصادر في فبراير 1991م والذي تم بموجبه استحداث المنطقة الوسطى (محافظة الوسطى حالياً) بعد أن كانت ولاياتها الأربع موزعة إدارياً بين محافظة ظفار والداخلية والشرقية.

وقال في حديث خاص لـ **الدقم** : إن هذا المرسوم أفسح المجال بشكل كبير لتطوير محافظة الوسطى، فبناء عليه تم إعداد أول دراسة تخطيطية لتطوير المحافظة وكان ذلك في الخطة الخمسية الرابعة (1991 - 1995م) التي ظهر فيها جليا الاهتمام بالبعد الاقليمي في التخطيط بحيث يتم توزيع مشروعات التنمية والإنفاق الحكومي على مختلف محافظات السلطنة.



الداخلية وهكذا الأمر مع باقي الولايات التي تم اختيارها أقطابا ينطلق منها النمو لمختلف الولايات المجاورة. وأشار إلى أنه تنفيذاً لتوصيات التخطيط الإقليمي تم تنفيذ شبكة طرق في الوسطى لتربط مختلف ولاياتها بعضها ببعض وتربطها أيضاً بباقي ولايات السلطنة في شمالها وجنوبها وبالفعل تم ضمن الخطة الخمسية الرابعة رصف 600 كيلومتر من محوت إلى الدقم والجازر وهيما وهو ما ربط المحافظة بمختلف محافظات السلطنة وكانت الطرق إحدى مظاهر التنمية بالوسطى وقد ساهمت بشكل كبير في تسهيل تنقل السكان من ولاياتهم إلى مختلف ولايات السلطنة ونقل البضائع وتنشيط حركة التجارة خاصة تجارة بيع الاسماك وهو ما انعكس إيجاباً على تطوير المنطقة.

التخطيط الاقتصادي

وتحدث المهندس يحيى بن خميس الزدجالي عن عدد من الدراسات التخطيطية التي تندرج ضمن التخطيط الاقتصادي الذي تم بناء عليه تحديد الأنشطة الاقتصادية الضرورية لتطوير المحافظة، مشيراً إلى أن هذه الدراسات ركزت على ولاية الدقم باعتبارها قطبا تنمويا لتطوير محافظة الوسطى، موضحاً أن وكالة التعاون الياباني (جاپكا) أعدت دراسة أوصت فيها بإنشاء ميناء في ولاية الدقم للاستفادة من إمكانيات قطاعي الأسماك والمعادن وتم اختيار ولاية الدقم نظراً لموقعها قرب الممر العالمي للتجارة، وبالفعل قامت وزارة النقل والاتصالات بإدراج مشروع ميناء الدقم ضمن خطتها، بدأت الفكرة بميناء بسيط ثم رأت الحكومة أنه من المناسب زيادة السعة الاستيعابية للميناء وجعله ميناء استراتيجياً متعدد الأغراض وبناء على ذلك زاد حجم الميناء ثلاثة أضعاف الميناء الأصلي وأصبح الميناء قادراً على احتضان مجموعة كبيرة من الأنشطة الصناعية

التعرف على إمكانيات الوسطى

وعاد المهندس يحيى الزدجالي الذي تقلد العديد من المسؤوليات في مجال التخطيط وشغل عدداً من المناصب الرفيعة بذاكرته إلى التسعينيات الماضية، وقال ان الدراسات التي أجريت في الخطة الخمسية الرابعة ركزت على التخطيط الإقليمي لمحافظة الوسطى والذي كان يهدف إلى التعرف على إمكانيات الإقليم والخصائص الديمغرافية للسكان والقوى العاملة والموارد الطبيعية الموجودة فيه، ونتج عن هذا التخطيط الإقليمي ما يسمى بالتسلسل الهرمي للتجمعات السكانية الذي يهتم بالبعد المكاني، وبناء على خصائص السكان استطلعنا إيجاد نوع من التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية، ففي البداية قمنا بتعريف المراكز الإقليمية بالمنطقة وتم اختيار ولايتي الدقم وهيما كمركزين إقليميين، هيما بصفقتها المركز الإداري للمحافظة والدقم نتيجة لموقعها على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي وقرب خطوط الملاحة العالمية وأوصت هذه الدراسة التخطيطية بإقامة قطب نمو اقتصادي في المنطقة الوسطى (محافظة الوسطى حالياً) مركزه ولاية الدقم ويكون لهذا القطب دور في تطوير باقي ولايات المحافظة.

قطب نمو للتطوير

وأضاف: وهكذا نجد أنه تم خلال التخطيط الإقليمي تحديد المراكز الإقليمية والخصائص الديمغرافية للمنطقة وإمكانيات الموارد الطبيعية وتم اختيار الدقم كقطب نمو لتطوير المنطقة مثلما هو الحال مع ولاية صحار التي تعتبر قطب نمو لتطوير شمال الباطنة والرساتق بصفقتها قطب نمو لتطوير محافظة جنوب الباطنة وصور بصفقتها قطب نمو لتطوير محافظة جنوب الشرقية ونزوى بصفقتها قطب نمو لتطوير محافظة



توسعة
ميناء الدقم
استهدفت
تمكينه من
استيعاب
أنشطة
الصناعات
الثقيلة
وتحقيق
أهداف التنوع
الاقتصادي

التخطيط
الاقتصادي
أوصى بإنشاء
ميناء الدقم
للاستفادة
من الموقع
المميز في
طريق الملاحة
الدولية



الطرق الحديثة
في الدقم

الدراسات التخطيطية المهمة التي تم إجراؤها خلال السنوات الماضية، وقال: في عام 2004 تم إعداد دراسة تتناول استخدامات الأراضي في مشروع تطوير ولاية الدقم وبناء على هذه الدراسة تم تحديد مرافق البنية الأساسية الضرورية للمشروع ووضع أسس واشتراطات التعمير في المنطقة وتحديد مساحة الميناء ومختلف المناطق الصناعية والتجارية والسكنية والسياحية وشهدت هذه الدراسة تحديثا مستمرا يواكب تقدم العمل في المشروع.

وأشار إلى أن الدراسات التي أجريت خلال تلك الفترة تناولت مختلف المناطق التي يضمها المخطط الشامل للمنطقة ومن خلالها تم الوقوف على ما تحتاجه من خدمات، موضحا أن أهداف هذه الدراسات

وهنا ظهر التخطيط مرة أخرى لتوجيه قدرات هذا الميناء الضخم وتمكينه من تحقيق هذه الأهداف بحيث يستقطب الصناعات الثقيلة ويكون مركزا للصناعات التحويلية، وبما أن الميناء سوف يحتوي أنشطة كبيرة فإنه من الضروري إنشاء مناطق مساندة له كالمنطقة السكنية والمنطقة السياحية وميناء الصيد ومنطقة الصناعات السمكية وأن يتم ربط هذه المناطق بوسائل نقل متعددة تشمل مطارا إقليميا وشبكة طرق ذات مواصفات عالية بالإضافة إلى مشروع القطار الذي يربط الدقم بالمراكز الرئيسية بالبلاد.

دراسة استخدامات الأراضي

وتحدث المهندس يحيى الزدجالي عن إحدى



مركز مدينة الدقم حسب
التخطيط الموضوع حاليا



تنتهي في عام 2020، كما تم في عام 2013م إعداد المخطط الحضري للمنطقة السكنية وهي دراسة تخطيطية بحثية تتكلم عن استراتيجية تطوير المدينة السكنية الحديثة وكافة التفاصيل المتعلقة بالإدارة البيئية وإدارة مرافق البنية الأساسية واستخدامات الأراضي وشروط التعمير ووسائل النقل كما تناولت كافة أنماط الحياة العصرية المطلوبة للمدن الحديثة وهي دراسة مهمة راعت الجوانب البيئية مع الحفاظ على الخصائص الجيولوجية للمكان وجعل المدينة قادرة على النمو وغير مغلقة وتوفير متنفسات طبيعية فيها كالحدائق والمنتزهات والمناطق العازلة بين منطقة وأخرى وبين حي وآخر.

وأوضح أنه يتم حاليا إعداد دراسة أخرى تتناول تصميم التخطيط الحضري لكافة هذه المناطق الحضرية، مشيرا إلى أنه تم تحديد خمس مناطق حضرية هي منطقة المطار والمنطقة الساحلية ومنطقة حديقة الصخور ومنطقة الخدمات الحكومية والمنطقة التجارية.

التخطيط الصناعي

وتطرق الزدجالي إلى عدد من الدراسات المتعلقة بتقدير أعداد السكان في المنطقة، وقال إن هذه الدراسات مبنية على نوعية المشروعات التي سيتم إنشاؤها، وعلى سبيل المثال فإن الدراسة المتعلقة بالتخطيط الصناعي أخذت في الاعتبار أن يصل عدد سكان المنطقة الصناعية بحلول عام 2025م إلى 250 ألف نسمة في حين توقعت دراسة التخطيط الحضري أن يصل عدد السكان في المنطقة السكنية إلى 100 ألف نسمة بحلول نفس العام، مشيرا إلى أن المنطقة السكنية من خلال تجهيزاتها الحالية قادرة على استيعاب 150 ألف نسمة.

هو تحديد المشروعات المطلوبة لجعل الدقم قادرة على المنافسة محليا وإقليميا ودوليا، مشيرا إلى أن هذه الدراسات تناولت نوعية المشروعات المطلوبة للمنطقة في مختلف قطاعاتها التجارية والصناعية والسياحية والسكنية ونظام الاستثمار فيها، كما تناولت كيفية حماية البيئة في الدقم وتوفير متنفسات طبيعية وحدائق ومنتزهات بالمنطقة، وكل هذه الدراسات تتعلق بالبيئة الحضرية وأستطيع القول ان الدقم محظوظة لأنها بدأت من المستوى الإقليمي ثم المستوى العام ثم المستوى التفصيلي ثم المستوى التشغيلي وهو ما لم تحظ به المناطق الأخرى في السلطنة وهذا سيؤدي إلى أن نشاهد نمودجا مختلفا جدا عن النماذج التخطيطية الأخرى في السلطنة نظرا لأنه انطلق من المنهجية العلمية الصحيحة في تخطيط المدن الحديثة، مشيرا إلى أن الدراسات التخطيطية حددت توقعات النمو ومراحل تطوير المنطقة.

إيجاد بيئة حضرية بالمنطقة

وركز في حديثه على الاهتمام الذي توليه هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تجاه إيجاد بيئة حضرية بالمنطقة، وقال إننا نقصد بالبيئة الحضرية توفير مختلف مرافق البنية الأساسية المتكاملة كالطرق ومرافق الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات وتوفير مختلف الخدمات التي تحتاج إليها المدن عادة وتنظيم أسواقها وأحيائها، مشيرا إلى أنه بناء على ذلك تم تخطيط مدينة الدقم الحديثة لتستطيع مواكبة النمو السكاني فيها الذي يأتي نتيجة لزيادة الأنشطة الصناعية والتجارية بالمنطقة. وأشار إلى أن الحكومة وضعت خطة لتطوير المرحلة الأولى من المنطقة بمساحة 800 كيلومتر مربع والتي

الأراضي في
المخطط
السكني
محجوزة
لاستيعاب 500
ألف نسمة
ولسنا قلقين
من ازدياد
أعداد السكان

عامّة ينبغي على جميع المطورين العقاريين الالتزام بها إلا أن كل مطور له الخيار في أن يضع التصميم العماري الذي يراه مناسباً والذي يضيف قيمة جيدة لمدينة الدقم الجديدة ويتواءم مع معاييرها الأساسية.

وسائل النقل في المدينة

واختتم المهندس يحيى بن خميس الزدجالي مسؤول التخطيط ومتابعة المشروعات الهندسية بمكتب رئيس مجلس إدارة الهيئة حديثه بتسليط الضوء على وسائل النقل في مدينة الدقم الجديدة، وقال إننا حرصنا على أن تستوعب مدينة الدقم الجديدة مختلف أنواع وسائل النقل بناء على وظيفة الطريق وحركة المرور المتوقعة، فهناك طرق رئيسية مزدوجة تتألف من ثلاث حارات في كل اتجاه كالطريق الذي يربط مطار الدقم بالميناء، وهناك طرق ثانوية دائرية تربط بين منطقة وأخرى وتتألف من طرق مزدوجة من حارتين في كل اتجاه كالطريق الدائري الذي يربط المدينة الساحلية بالمدينة السكنية ومنطقة المعارض، ثم تأتي الطرق المحلية في الأحياء، كما أن هذه الطرق لديها إمكانيات التوسع المستقبلي، وقد تم حجز مساحات كافية لمسارات خطوط القطارات والحافلات والمترو، وبشكل عام فإن وسائل النقل في المنطقة تم وضعها بما يواكب نمو الطلب لفترة تتجاوز العشرين سنة قادمة، وهذا الأمر لا يقتصر فقط على المدينة السكنية أو السياحية أو التجارية وإنما كذلك في منطقة الميناء التي يمكن أن تصل الطرق فيها إلى 8 حارات في كل اتجاه متى ما ظهرت الحاجة إلى ذلك، وبما أن مناخ الدقم رائع ودرجات الحرارة منخفضة فإننا نفكر في تخصيص ممرات للدراجات الهوائية.

مدينة صديقة للبيئة

وأكد أن مدينة الدقم الجديدة ستكون مدينة صديقة للبيئة ولن تكون فيها كثافة سكانية عالية رغم أن توقعات النمو تشير إلى قدرة المنطقة على استيعاب 500 ألف نسمة في مخطط المرحلة الأولى من المنطقة والذي يمتد على مساحة تصل إلى 800 كيلومتر مربع تشمل مختلف المناطق الصناعية والسياحية والتجارية والسكنية مؤكداً أن الأراضي في المخطط السكني محجوزة لاستيعاب هذا العدد من السكان.

وقال إننا نزاوج في تخطيط مدينة الدقم الجديدة بين النظام الأفقي والنظام الرأسي، مشيراً إلى أنه تم تحديد منطقة مركز المدينة (Down Town) الذي سيضم بنايات مرتفعة إلا أنها لن تكون شاهقة الارتفاع، موضحاً أن هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تقوم حالياً بوضع شروط ومعايير النمط المعماري أو الواجهة المعمارية خاصة في المنطقة التجارية والمناطق التي تطل على الشوارع الرئيسية ومداخل المناطق ومن خلال هذه المعايير سوف نتحكم في المنظور البصري للمباني كما نسعى أيضاً لإيجاد تجانس في المباني سواء من حيث الارتفاع أو نوع الواجهات، مشيراً إلى أن الدراسات التي تعدها الهيئة حالياً ستفضي إلى تحديد معايير التخطيط المعماري للمباني التي سيتم إنشاؤها بالمنطقة.

وقال: رغم أننا نسعى إلى وضع معايير واشترطات للمباني إلا أننا في الوقت نفسه لن نفرض أنواعاً من التصميم بعينها على المطورين العقاريين الذين لديهم رؤى تطويرية معينة لإقامة المجمعات السكنية والتجارية والسياحية ولكن ستكون هناك اشتراطات



تنفيذا للمراسيم السلطانية توقيع مذكرات تفاهم مع الوحدات الحكومية لرفع تنافسية الدقم

مسقط - الدقم

قانون السياحة فيما يتعلق بإصدار التراخيص اللازمة للمشروعات السياحية، واختصاصات الجهة المختصة في تطبيق قانون سلامة الغذاء، واختصاص وزير القوى العاملة في تطبيق قانون العمل فيما يتعلق بتحديد رسوم استقدام القوى العاملة الأجنبية وتحديد نسبة التعمين في المشروعات، واختصاصات وزارة البيئة والشؤون المناخية فيما يتعلق بإصدار التصاريح البيئية للمشروعات، بالإضافة إلى تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث وحماية مصادر مياه الشرب.

وتفعيلا لنصوص المرسوم السلطاني رقم 2013/79 بإصدار نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمرسوم السلطاني رقم 2011/119 بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وإصدار نظامها قامت الهيئة خلال عامي 2014م و2015م بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم مع الوحدات الحكومية شملت وزارة التجارة والصناعة ووزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه ووزارة القوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة عمان.

وقعت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم عددا من مذكرات التفاهم مع الوحدات الحكومية تنفيذا للمرسوم السلطاني رقم 2013/79 بإصدار نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الذي منح الهيئة اختصاصات عدد من الوحدات الحكومية داخل المنطقة وذلك ضمن جهود الحكومة لرفع تنافسية المنطقة وتمكينها من تحقيق أهدافها.

وبحسب المرسوم السلطاني رقم 2013/79 تم منح هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم اختصاصات الأمانة العامة للسجل التجاري في تطبيق قانون السجل التجاري فيما يتعلق بتسجيل المشروعات، واختصاصات وزارة التجارة والصناعة في تطبيق قانون التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون فيما يتعلق بالقيود في السجل الصناعي ومنح التراخيص للمشاريع الصناعية، واختصاصات الهيئة العامة للتعمين في تطبيق قانون التعمين، واختصاصات وزارة السياحة في تطبيق



منح الهيئة
اختصاصات
واسعة لتسهيل
إجراءات
المستثمرين
وتقديم خدمات
تواكب الحوافز
المعمول بها
دوليا



مذكرات التفاهم تسعى إلى الاستفادة من إمكانيات المنطقة في استقطاب المستثمرين



يحيى الجابري يتبادل وثائق مذكرة التفاهم مع وزير التجارة والصناعة

◆◆◆
الهيئة تتولى
إصدار السجلات
التجارية
والتراخيص
الصناعية
والبيئية
والسياحية

بعض المخططات الواقعة ضمن مخطط هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والمرسوم السلطاني رقم (2011/119) بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وبموجب المذكرة تتولى الهيئة إصدار تراخيص الحفر وإباحت البناء وشهادات إتمام البناء وفقاً للنظم المعمول بها وذلك للمشروعات المقيدة في السجل التجاري للمنطقة سواء تلك التي يتم إنشاؤها على الأراضي المملوكة للدولة بالمنطقة أو على الأراضي الخاصة المملوكة لهذه المشروعات، كما تتولى الهيئة إصدار التراخيص ووضع الاشتراطات الصحية للأنشطة الاقتصادية التي يرخّص بمزاوتها في المنطقة للمشروعات المقيدة في السجل التجاري للمنطقة بالإضافة إلى كافة الصلاحيات المقررة للجهة المختصة المنصوص عليها في قانون سلامة الغذاء داخل حدود المنطقة.

في حين تتولى بلدية الدقم إصدار تراخيص الحفر وإباحت البناء وشهادات إتمام البناء وفقاً للنظم المعمول بها للأفراد والمشروعات غير المقيدة في السجل التجاري للمنطقة والتي تقام على الأراضي الخاصة المملوكة لهذه المشروعات، كما تتولى البلدية إصدار التراخيص ووضع الاشتراطات الصحية للأفراد والمشروعات غير المقيدة في السجل التجاري للمنطقة.

وفيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها الهيئة نصت المذكرة على أن تتولى الهيئة بالتنسيق مع البلدية أداء عدد من الخدمات العامة تشمل: إنشاء المرافق العامة كالطرق الداخلية والميادين والساحات العامة والحدائق وملاعب الأطفال والمنتزهات ودورات المياه العامة والأسواق العامة ومواقف السيارات والمظلات وصيانة هذه المرافق والمحافظ على نظافتها.

كما تشمل الخدمات التي تقدمها الهيئة أعمال التشجير والإنارة الجديدة للطرق الداخلية والشوارع والميادين والشواطئ والساحات العامة ومواقف السيارات والأسواق وملاعب الأطفال وصيانتها وإدارتها، وإنشاء المسالخ الجديدة، وتنظيم وتسمية وترقيم الشوارع

تطبيق قوانين السجل التجاري والتنظيم الصناعي والتعدين

وقد نصّت مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع وزارة التجارة والصناعة في شهر فبراير من عام 2014م على ربط نظام الهيئة بالنظام الآلي للمحطة الواحدة بالوزارة لضمان السرعة في إنجاز المعاملات من خلال إدارة الهيئة مباشرة بالنيابة عن الوزارة، وإنشاء نافذة لمعاملات السجل التجاري بالمنطقة، وتوفيق أوضاع المؤسسات والشركات التجارية وتحديد التسهيلات والإعفاءات الضريبية بها.

ومن خلال مذكرة التفاهم تم توضيح اختصاصات هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم في مجال تطبيق أحكام قانون السجل التجاري وأحكام قانون التنظيم الصناعي الموحد وتطبيق أحكام قانون التعدين، وبناء على المذكرة تقوم الهيئة بممارسة الاختصاصات والمهام المتعلقة بالترخيص والرقابة ومنح صفة الضبطية القضائية لموظفي الهيئة بحسب الحاجة إضافة إلى تدريب موظفي الهيئة على أعمال السجل التجاري.

الخدمات البلدية وسلامة الغذاء

وقبل أن ينتهي عام 2014م قامت الهيئة بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه تنص على تنظيم التعاون بين الطرفين في تقديم الخدمات البلدية وتطبيق القوانين المتعلقة بسلامة الغذاء وتمكين كل طرف من القيام بالمهام والمسؤوليات المنوطة به بسهولة ويسر بناء على المراسيم السلطانية المتعلقة بذلك وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء المنطقة.

وجاء توقيع مذكرة التفاهم تنفيذاً للمرسوم السلطاني رقم (2013/79) بإصدار نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الذي ينص على أن يكون للهيئة داخل حدود المنطقة اختصاصات عدد من الجهات الحكومية، كما يأتي تنفيذاً للمرسوم السلطاني رقم (2014 / 44) بشأن رفع صفة المنفعة العامة عن



التوقيع على مذكرة التفاهم مع وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه

رقم 79 / 2013 بإصدار نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم الذي نص على أن تنشأ بالمنطقة دائرة للعمل تختص بإصدار التراخيص اللازمة للقوى العاملة الأجنبية وفق إجراءات تتسم بالسرعة والكفاءة على أن لا تتجاوز المدة اللازمة لإصدار التراخيص خمسة أيام عمل من تاريخ تقديم طلبات الحصول عليها.

وبموجب المذكرة اتفق الطرفان على إصدار لائحة تنظم إجراءات ترخيص استقدام قوى عاملة غير عمانية للمنشآت العاملة بالمنطقة من قبل دائرة القوى العاملة بالمنطقة، ويصدر بهذه اللائحة قرار من مجلس إدارة الهيئة بالتنسيق مع الوزارة .

ونصت مذكرة التفاهم على ان تقوم الهيئة بإخطار الوزارة بالقرارات التي تصدرها في شأن تحديد رسوم استقدام القوى العاملة الأجنبية في المشروعات وتحديد نسبة التعمين بالمشروعات حتى يتسنى للوزارة أخذها بعين الاعتبار حال ممارستها لاختصاصاتها.

وحددت مذكرة التفاهم أن تتولى الهيئة استقبال طلبات تراخيص استقدام القوى العاملة غير العمانية من قبل المشروعات المقيدة بالسجل التجاري للمنطقة وفق النماذج المعتمدة لهذا الغرض وتقوم الهيئة بالتحقق من استيفاء الطلب لكافة البيانات والمستندات المطلوبة وتسليم مقدم الطلب ما يفيد الاستلام ثم تقوم بإحالته في ذات اليوم إلى الدائرة مشفوعاً بتوصيتها.

في حين تتولى دائرة القوى العاملة بالمنطقة استقبال طلبات تراخيص استقدام القوى العاملة غير العمانية مباشرة من الأشخاص الطبيعيين والمشروعات غير المقيدة في السجل التجاري للمنطقة، وكذلك طلبات استقدام المستخدمين في المنازل ومن في حكمهم.

كما تتولى الهيئة استقبال طلبات نقل خدمات القوى العاملة غير العمانية من الإقليم الجمركي أو المناطق الحرة في السلطنة إلى المشروعات المقيدة في السجل التجاري للمنطقة، وتقوم بالتحقق من استيفاء الطلب لكافة البيانات والمستندات المطلوبة، وتسليم مقدم

والأحياء والطرق والأزقة والميادين، وتنظيم ومراقبة الإعلانات واللافتات في الطرق العامة بالمنطقة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصريف مياه الأمطار وتوفير شبكات الصرف الصحي وصيانتها.

كما نظمت المذكرة الخدمات التي تقدمها بلدية الدقم بالتنسيق مع الهيئة والتي تشمل: مكافحة نواقل الأمراض واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على الصحة العامة، وتنظيم حجز الحيوانات السائبة أو المهمل، وتنظيم مواقف السيارات وتحديد تعريف روكوب سيارات الأجرة، ووضع العلامات المميزة لها، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمحافظة على المسلك، وإدارته وتشغيله، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمحافظة على المقبرة وإدارتها، بالإضافة إلى تنظيم المهرجانات الترفيهية والندوات الثقافية والرياضية والاجتماعية.

ونصت المذكرة أيضا على أن يتعاون الطرفان في مجال حصر الوثائق والسجلات المتعلقة بتراخيص البناء وشهادات إتمام البناء السابق صدورها عن البلدية لصالح مشروعات مملوكة لشركات وتجار مقيدين في السجل التجاري للمنطقة، ولهذه الغاية يتم نقل هذه الوثائق والسجلات من الوزارة إلى الهيئة ضمن إجراءات استلام وتسليم رسمية.

كما نصت على تعاون الطرفين في مجال نقل كافة الوثائق والسجلات المتعلقة بالإجراءات والقرارات السابق صدورها عن البلدية في إطار تطبيق أحكام قانون سلامة الغذاء على الأنشطة الاقتصادية في المنطقة من البلدية إلى الهيئة، بالإضافة إلى قيام الوزارة بتقديم الدعم الفني اللازم للهيئة، والاستفادة من خدمات المختبرات التابعة لها في مجال فحص المياه وغيرها من الفحوصات المتعلقة بسلامة الغذاء.

إصدار تراخيص القوى العاملة الأجنبية

وخلال عام 2015م وقعت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مذكرة تفاهم مع وزارة القوى العاملة نصت على تنظيم التعاون بين الطرفين في العديد من المجالات وفقا لما ينص عليه المرسوم السلطاني

إصدار تراخيص القوى العاملة الأجنبية خلال فترة لا تتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلبات

الاتفاق مع وزارة القوى العاملة على إصدار لائحة تنظم إجراءات ترخيص استقدام العاملين الأجانب للمنشآت العاملة بالمنطقة



يحيى الجابري وعبدالله البكري أثناء توقيع مذكرة التفاهم

لا يجوز للقوى
العاملة غير
العمانية التي
يتم استقدامها
للعمل داخل
المنطقة الانتقال
للعمل في
الإقليم الجمركي
إلا بعد الحصول
على ترخيص
جديد من وزارة
القوى العاملة

بعد الحصول على ترخيص جديد من الوزارة. وفيما يتعلق بالرقابة والتفتيش داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نصت مذكرة التفاهم على أن تعمل الهيئة بالتنسيق مع الوزارة على وضع نظام للتفتيش والرقابة على الأنشطة الاقتصادية في المنطقة فيما يتعلق بوجوب الالتزام بنسبة التعمين المقررة وبوقف استخدام قوى عاملة وافدة غير مصرح بها، وتتولى الوزارة أعمال الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية في المنطقة وفقاً لأحكام قانون العمل، وذلك دون الإخلال بحكم المادة (13) من هذه المذكرة والتي تنص على سرعة البت في طلبات الترخيص خلال فترة لا تتجاوز خمسة أيام عمل. ونصت المذكرة أيضاً على أن يتعاون الطرفان لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر أعداد القوى العاملة غير العمانية الموجودة حالياً في المنطقة وتوفير أوضاعها وفقاً للإجراءات المتفق عليها بين الطرفين، كما يتعاون الطرفان أيضاً في إعداد وتنفيذ برامج التدريب المهني لرفد المنطقة باحتياجاتها من القوى العاملة العمانية بالأعداد والتخصصات المطلوبة، وبصفة خاصة تدريب وتأهيل الباحثين عن العمل في محافظة الوسطى، وذلك لتعزيز فرصهم في الاستفادة من الوظائف التي يتم استحداثها في المنطقة.

مذكرة تفاهم مع الغرفة

كما تم خلال عام 2015م توقيع مذكرة التفاهم مع غرفة تجارة وصناعة عمان ضمن جهود الطرفين لتقديم أفضل الخدمات للمستثمرين عبر المحطة الواحدة بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

الطلب ما يفيد استلامه، ثم تقوم بإحالته في ذات اليوم إلى الدائرة، فيما تتولى دائرة القوى العاملة بالمنطقة استقبال طلبات نقل خدمات القوى العاملة غير العمانية من المشروعات المقيمة في السجل التجاري، وغيرها من الأشخاص الطبيعيين أو المشروعات غير المقيمة في السجل التجاري للمنطقة إلى الإقليم الجمركي أو المناطق الحرة في السلطنة. ونصت مذكرة التفاهم أيضاً على أن تتولى الهيئة وضع حد أقصى لعدد المشروعات التي يرخّص لها بمزاولة نشاط استقدام القوى العاملة غير العمانية في المنطقة، ويراعى مراجعة ذلك بصفة دورية في ضوء تطور المنطقة ونمو الأنشطة الاقتصادية بها، كما نصت على أن تقوم الهيئة بموافاة وزارة القوى العاملة في حالة رغبة أي من المنشآت المقيمة بالسجل التجاري للمنطقة الانتقال إلى الإقليم الجمركي على أن تقوم الوزارة بتطبيق ذات الشروط والرسوم واللوائح والقوانين المعمول بها على جميع منشآت القطاع الخاص دون استثناء.

وأكدت مذكرة التفاهم ضرورة أن تعمل وزارة القوى العاملة على دراسة طلبات التراخيص، وغيرها من الطلبات المشار إليها في المذكرة والبت فيها على وجه السرعة، وفي جميع الأحوال يجب ألا تتجاوز المدة اللازمة لإصدار التراخيص خمسة أيام عمل من تاريخ تقديم طلبات الحصول عليها، ويعتبر مضي المدة دون البت فيها قراراً بالترخيص، وفي حال الرفض يجب أن يكون القرار مسبباً، كما أكدت المذكرة أنه لا يجوز للقوى العاملة غير العمانية التي تم استقدامها للعمل داخل المنطقة الانتقال للعمل في الإقليم الجمركي إلا



أثناء التوقيع على مذكرة التفاهم مع الغرفة

و درجات تسجيلهم، وتسجيل وثائق التحكيم التجاري المقدمة إلى الغرفة من قبل المحكمين المعنيين أو من قبل الأطراف، والقيام بالمهام ذات الصلة التجارية أو الصناعية بما في ذلك فحص السلع والتدقيق في الخدمات المتنازع عليها وكذلك المصادقة على تقارير الخبراء والممثلين التجاريين والشهادات التي يعدها بهذا الشأن، وتقديم المعلومات عن أسعار السلع الأساسية المتداولة في تواريخ معينة في الأسواق التجارية المحلية.

وبموجب مذكرة التفاهم ستقوم غرفة تجارة وصناعة عمان بتقديم هذه الخدمات من خلال المحطة الواحدة بالمنطقة بواسطة البرامج والأنظمة المعمول بها لديها، وستقوم الغرفة بإيفاد موظف أو أكثر إلى المحطة الواحدة بالهيئة.

ونصت مذكرة التفاهم أيضا على تنظيم التعاون بين الجهتين في عدد من الجوانب الأخرى من أبرزها الترويج للمنطقة داخل السلطنة وخارجها وذلك من خلال تنظيم المحاضرات والندوات وحلقات العمل والمؤتمرات الاقتصادية والمعارض داخل السلطنة والمشاركة في تلك التي تنظم في الخارج.

كما تتعاون الغرفة مع الهيئة في تسوية المنازعات التي تنشأ في المنطقة والتي يعهد بها إليها وذلك عن طريق المصالحة الودية أو التحكيم، مع مراعاة التشريعات السارية في السلطنة والتي تنظم هذا الجانب.

وفقا لما نص عليه المرسوم السلطاني رقم 119/2011 بإنشاء هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والرسوم السلطاني رقم 79/2013 بإصدار نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وينص المرسوم السلطاني رقم 119/2011 على إنشاء نافذة استثمارية واحدة لتقديم كافة الخدمات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية داخل المنطقة، فيما ينص المرسوم السلطاني رقم 79/2013 على أن تقدم جميع الخدمات اللازمة للمشروعات من خلال المحطة الواحدة، وألزم المادة (12) من المرسوم الهيئة بإنشاء بوابة إلكترونية يتم من خلالها توفير كافة المعلومات اللازمة عن المنطقة، في حين نصت المادة (24) من نظام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على أن تقوم غرفة تجارة وصناعة عمان بإصدار شهادات المنشأ والمصدر للمشروعات والمصادقة عليها.

ووفقا لمذكرة التفاهم تقوم الغرفة بتسجيل المشروعات التي يجب تسجيلها بموجب قانون غرفة تجارة وصناعة عمان، كما تتولى الغرفة أيضا المصادقة على فواتير السلع بعد مراجعتها، ومنح شهادات المنشأ والمصدر والمصادقة عليها، والمصادقة على الكفالات التجارية وعلى مقدرة الكفلاء المالية، والمصادقة على صحة تواريخ الأوراق الصادرة من الغرفة وعلى صحة توقيعات ذوي الشأن عليها، والمصادقة أيضا على سائر الشهادات التجارية والصناعية اللازمة للأعمال التجارية والصناعية، والتعريف بالأعضاء المسجلين وبأعمالهم



الغرفة تقدم خدماتها للتجار والمستثمرين عبر المحطة الواحدة بالهيئة

الهيئة تدرس إنشاء صندوق لتمويل مختلف البرامج بمحافظة الوسطى

ملتقى الدقم يناقش تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات العاملة بالمنطقة



كامل بن فهد لدى زيارته جناح الهيئة في ملتقى الدقم المجتمع والاقتصاد الثاني

الدقم - الدقم

السيد كامل بن فهد بن محمود آل سعيد مساعد الأمين العام بمكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء. وناقش الملتقى العديد من وجهات النظر والرؤى التي تساهم في تفعيل أداء الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية، واستعرض فرص الاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم المتاحة لأبناء محافظة الوسطى، كما قامت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بتوقيع ثلاث اتفاقيات للانتفاع

في التاسع والعشرين من ابريل من عام 2015م كانت الدقم على موعد مع النسخة الثانية من ملتقى (الدقم .. المجتمع والاقتصاد) الذي استهدف تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية وبحث الفرص الاستثمارية المتاحة أمام الشركات المحلية. عقد الملتقى بفندق كراون بلازا الدقم تحت صاحب السمو



إحدى الدورات التدريبية ضمن برنامج ريادة الأعمال الذي نظّمته لجنة تنمية المجتمع المحلي



السيد كامل بن فهد والحضور
خلال افتتاح الملتقى

صندوق للمسؤولية الاجتماعية

وقال معاليه في كلمة ألقاها خلال الملتقى: إن تنمية محافظة الوسطى تعتبر أحد الأهداف الرئيسية لإنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، مشيدا بازدياد النشاط التجاري والاستثماري بولاية الدقم، وقال إن المشروعات التي يتم تنفيذها من قبل الحكومة والقطاع الخاص بالمنطقة أسهمت في تنشيط الحركة الاقتصادية بالمحافظة وساهمت في توفير العديد من فرص العمل لأهالي المحافظة، موضحا أن الهيئة ركزت منذ تأسيسها على مساندة ودعم المجتمع المحلي حيث تم في عام 2013م تشكيل لجنة تنمية المجتمع المحلي بالهيئة لتقوم باقتراح البرامج والأنشطة

بالأرض مع شركات محلية تعزز تنفيذ عدد من المشروعات بالمنطقة .

وأكد معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حققت خلال السنوات القليلة الماضية العديد من النجاحات وأصبحت تتبوأ مكانة مميزة على خارطة الاستثمار العالمي لما تمتلكه من ميزات تنافسية وما تقدمه من حوافز وتسهيلات للمستثمرين، كما أن مساحتها الشاسعة البالغة حوالي (1745) كيلومترا مربعا تستوعب مختلف الاستثمارات التي يتطلع المستثمرون لإقامتها بالمنطقة.



الطلبة في برنامج تعليم اللغة الإنجليزية بالدقم



المسؤولية الاجتماعية حظيت بمناقشات مستفيضة خلال الملتقى

والمشروعات التي تحتاج إليها المنطقة، وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين للمجتمع المحلي بهدف الاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم لتعزيز استفادة أهالي من المشروعات التي تشهدها بالمنطقة. وأعلن معاليه خلال الملتقى أن الهيئة تقوم بدراسة إنشاء صندوق المسؤولية الاجتماعية بالمنطقة والذي يستهدف تمويل مختلف المشروعات والبرامج التي يحتاج إليها المجتمع وتعزيز جهود الهيئة والشركات العاملة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتنفيذ مشروعات نوعية يكون لها الأثر الكبير لدى مختلف شرائح المجتمع.

استثمار في المجتمع
وخلال الملتقى قدمت رانيا سفر المتخصصة في المسؤولية

المجتمعية ومسؤولية القسم النسائي ببرنامج «سمر» للمسؤولية الاجتماعية بشركة مصفاة أرامكو السعودية ورقة عمل أكدت فيها أن البرامج التي يتم تنفيذها في مجال المسؤولية الاجتماعية استثمار في المجتمع، مشيرة إلى أن مراكز المسؤولية الاجتماعية تتمثل في الرعاية والهداية والإتقان والتكامل. وقالت إن برامج المسؤولية لا تقتصر فوائدها على الجهات المستفيدة فقط وإنما تشمل أيضا الشركات التي تقوم بتنفيذ هذه البرامج، إذ يمكن أن تساهم في تحسين الأداء المالي وتخفيف التكاليف التشغيلية وتعزيز المبيعات وزيادة ولاء الزبائن وزيادة الإنتاجية والقدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم بالإضافة إلى كسب ثقة الجهات الحكومية.

المشروعات والبرامج المنفذة من الهيئة لخدمة المجتمع المحلي

- المشروعات بإعداد خطط لتدريب القوى العاملة الوطنية وإحلالها محل القوى العاملة الوافدة.
- تقوم الهيئة وبصفة مستمرة بتحديث بياناتها حول أعداد الباحثين عن عمل في ولاية الدقم بالتنسيق مع هيئة سجل القوى العاملة الوطنية.
- تنسيق الجهود مع شركة مصفاة الدقم والصناعات البتروكيمياوية من أجل تحديد عدد الوظائف والاختصاصات التي يحتاجها مشروع المصفاة ليتم إعداد وتأهيل قوى عاملة وطنية لتعظيم استفادتها من هذه الوظائف.
- التعاون مع وزارة القوى العاملة لإنشاء معهد للتدريب المهني في المنطقة.
- التنسيق مع وزارة التعليم العالي من أجل توفير وتوجيه البعثات الدراسية لأبناء المحافظة في التخصصات العلمية التي تحتاجها المنطقة.
- التنسيق مع مؤسسة (تكاتف عمان) التابعة لشركة النفط العمانية بشأن إلحاق عدد من الباحثين عن عمل ببرامج الأعداد والتأهيل على رأس العمل.

- قامت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية والشركات بتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج لخدمة المجتمع المحلي من أبرزها ما يلي:
- تفعيل المشاركة المجتمعية بتشكيل لجنة تنمية المجتمع المحلي.
- تنفيذ (150) وحدة سكنية لأهالي.
- تقديم (10) منح لدراسة البكالوريوس لأبناء ولاية الدقم في العام الأكاديمي 2014/2015م.
- إلزام الهيئة نفسها وكذلك الشركات التي تملكها الحكومة والتي تعمل داخل المنطقة بتخصيص نسبة لا تقل عن (10%) من إجمالي المشتريات والمناقصات للشركات المتوسطة والصغيرة.
- إلزام أصحاب المشروعات بإعداد خطط لتدريب القوى العاملة الوطنية وإحلالها محل القوى العاملة الوافدة من أجل رفع نسبة التعميم بين كوادرها البشرية.
- تضمين كافة اتفاقيات الانتفاع والتطوير التي تبرمها الهيئة بخصوص أراضي المنطقة نصاً تعاقدياً يلزم أصحاب

شركة شاطئ الدقم تعتزم استثمار 500 مليون
دولار لتشييد مشروعات سياحية جديدة

ستويان كايستيك:

**ملتزمون بإنشاء مشروع متكامل
ذي مواصفات عالمية يضاف لرصيد
المنطقة من المرافق السياحية**





رئيس الهيئة ورئيس مجلس ادارة الشركة
يعرضان صور المشروع امام الحضور

مسقط - الدقم

وظيفية جيدة للمواطنين.
وشركة شاطئ الدقم تحالف استثماري مكون من شركة اكسيت الأسترالية التي تمتلك (90%) من المشروع وشركة الجزيرة الدولية التي تمتلك (10%). ويشتمل مشروع شاطئ الدقم على فندق بتصنيف 5 نجوم وآخر بتصنيف 4 نجوم ومطاعم ومجمع تجاري، وستخصص المرحلة الاولى للسياحة والأنشطة التجارية الأخرى مع مرافق سكنية يتم بناؤها لتلبية طلبات الإسكان المحتملة. وسيبدأ المشروع السياحي مبدئياً في قطاع الأطعمة ليستهدف السفن الزائرة والمؤسسات التجارية العاملة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المرحلة الأولى في الربع الأخير من العام الجاري على أن يكتمل المشروع بمختلف مراحله خلال خمس سنوات، ويتوقع أن يوفر فرصاً وظيفية تصل إلى 1000 وظيفة بحلول عام 2020م.

من جانبه صرح ستويان كايسيك رئيس مجلس إدارة شركة شاطئ الدقم السياحي عقب توقيع الاتفاقية بقوله: «جاء اختيارنا للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بعد دراسة شاملة ودقيقة لجدوى المشروع الذي يعد إضافة جديدة للقطاع السياحي بالمنطقة، مستفيداً من إطلالته المميزة على بحر العرب. وأضاف: نؤكد من خلال هذه الاتفاقية التزاما قويا منا لبناء مشروع متكامل ذي مواصفات عالمية يضاف لرصيد المنطقة من المرافق السياحية. وسيقوم فريق شركة اكسيت الأسترالية ب جلب الكفاءات المتميزة لتطوير المنشأة بالكامل باعتبارها مركزاً جديداً للأعمال والسياحة.

منحت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم يوم الأربعاء 13 مايو 2015 شركة شاطئ الدقم حق الانتفاع بالأرض في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتشييد منتجع شاطئ الدقم السياحي الذي سيقام على أرض مساحتها (450) ألف متر مربع بتكلفة استثمارية تتجاوز (500) مليون دولار أمريكي. وقع الاتفاقية نيابة عن الهيئة معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري رئيس مجلس إدارة هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، فيما وقعها عن شركة شاطئ الدقم: ستويان كايسيك رئيس مجلس إدارة شركة شاطئ الدقم السياحي. وأكد معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري أن هذه الاتفاقية تعكس الأهمية التي تحظى بها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم على المستويين المحلي والدولي.

وقال معاليه في تصريح صحفي إن توقيع هذه الاتفاقية يرفع عدد المشروعات السياحية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وحجم الاستثمارات فيها، مشيراً إلى أن المشروعات السياحية ترفع درجة تنافسية المنطقة وتوفر خيارات عديدة للإقامة والاستجمام والترفيه للمستثمرين والسياح. ونوه معالي يحيى بن سعيد بن عبدالله الجابري إلى أن الهيئة تحرص على تنويع قاعدة الاستثمارات والمستثمرين، وقال: إننا نفتخر بوجود استثمارات متنوعة بالمنطقة من مختلف دول العالم، معرباً عن أمله في أن يمثل المشروع الجديد إضافة ناجحة للمنطقة السياحية ويساهم في توفير فرص



مجسم
المشروع

نجاحات جديدة تسجلها شركة عمان للحوض الجاف

تحويل السفينة «اوليمبك لأك» إلى ناقلة نفط والحصول على عقد تحويل سفينتين أخريين



أثناء الاحتفال بتوقيع اتفاقيات مع الشركات المحلية

الدقم - : الدقم

عُمان للحوض الجاف تتمثل في أن تصبح أفضل شركة للحوض الجاف في الشرق الأوسط.

يذكر ان السفينة «اوليمبك لك» تم ادخالها إلى الحوض الجاف في 28 سبتمبر 2014 لإجراء أعمال التحويل المتكاملة التي شملت استخدام (2500) طن من الحديد وأعمال الميكانيكا والطلاء إضافة إلى إجراء أعمال متعددة في الصيانة الدورية والتقنية.

وتعد السفينة «اوليمبك لأك» أول سفينة يتم تحويلها من سفينة متعددة الأغراض إلى ناقلة نفط بالحوض الجاف وهو ما يعكس مقدرة شركة عمان للحوض الجاف على بناء السفن.

تحويل سفينتين أخريين

وفي أعقاب هذا النجاح حصلت شركة عمان للحوض الجاف على عقد تحويل سفينتين من الشركة اليونانية سبرينغفيلد للملاحة البحرية،

سجلت شركة عمان للحوض الجاف خلال عام 2015م نجاحات جديدة بعد أن تمكنت من تحويل السفينة «اوليمبك لأك» من سفينة متعددة الأغراض إلى ناقلة نفط، وخلال الاحتفال الذي أقيم في مطلع يناير 2015 لتسليم السفينة التي تعد أيضا السفينة رقم (300) التي يتم إصلاحها بالحوض الجاف منذ تشغيل الحوض في عام 2011 م أعرب سعادة الشيخ الدكتور عبدالملك بن عبدالله الهنائي مستشار وزارة المالية رئيس مجلس إدارة شركة عمان للحوض الجاف عن ثقته بالشركة التي حققت العديد من النجاحات خلال السنوات الماضية.

وقال سعادته: إن مشروع تحويل السفن يعكس قدرة شركة عُمان للحوض الجاف على القيام بإصلاحات عالية الجودة من خلال كوادرها الماهرة والبنى الفنية الأساسية المتقدمة مشيرا إلى أن رؤية شركة



إمكانات عديدة تمتلكها شركة عمان للحوض الجاف



لقطة تذكارية أمام السفينة أوليمبك لوك



التوقيع على عقد تحويل السفينتين

وقد بدأ العمل في هذا المشروع في شهر يوليو 2015م بمشاركة 500 عامل وباستخدام أكثر من 6000 طن من الحديد وسيتم تنفيذ المشروع بالمشاركة مع شركة دايو الكورية لبناء السفن والهندسة البحرية في حوض السفن بالسلطنة .

وصرح يونغ دو ك بارك الرئيس التنفيذي لشركة عمان للحوض الجاف بأن عمليات التحويل المعقدة والضخمة هذه والتي تتطلب قدرا كبيرا من الجهد والخبرة ستستند إلى المعرفة الشاملة لشركة دايو لبناء السفن والهندسة البحرية في مجال الأعمال الهندسية الدقيقة والتجديد في التصميم الذي يدعم أساليبنا في بناء السفن. وكما حدث في عملية تحويل «أوليمبيك لوك»، فإننا نتوقع تصنيع ما يقرب من 40 حاجزا بواقع 40 إلى 80 طنا لكل حاجز. وبذلك سنتمكن من بناء أقسام أكبر مما سيقبل من الوقت والتكلفة.

وقال الدكتور أحمد العبري نائب الرئيس التنفيذي للعمليات بشركة عمان للحوض الجاف إن «أوليمبيك لوك» كانت أول عملية تحويل كبيرة قمنا بتنفيذها وقد عكس نجاحها بشكل لافت الكوادر المتميزة والمهارات والبنى التحتية التي تمتلكها شركة عمان للحوض الجاف، وتحويل هاتين السفينتين سوف يبعث برسالة هامة إلى القطاع الذي نعمل فيه حول قدرات شركة عمان للحوض الجاف ومميزاتها التنافسية وطموحاتها للنمو مستقبلا.

من جهته قال ديمتريس باتريكوس مدير عام شركة سبرينغفيلد للملاحة البحرية انه لمن دواعي سرورنا أن نمنح عقد عمليتي التحويل الكبيرتين لشركة عمان للحوض الجاف استنادا للجودة وعلاقة العمل القوية التي تربطنا بفريق العمل بها. وإننا نتطلع وبشدة لتنفيذ عمليتي التحويل ورؤية هاتين السفينتين تنقلان النفط بأمان حول العالم.

اتفاقيات مع المقاولين المحليين وفي الوقت الذي تعمل فيه شركة عمان للحوض الجاف على تطوير عملها وتأكيد حضورها على المستويين المحلي والعالمي في قطاع الأحواض الجافة فإنها تحرص على دعم المقاولين المحليين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزيزا لدورها في مجال المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي.

وقد وقعت الشركة عدة اتفاقيات بتكلفة مليون ريال عماني خاصة بأعمال الميكانيكا والطلاء إضافة إلى وجود أعمال متعددة في الصيانة الدورية مع كل من شركة السرعة الهندسية وشركة ما وراء البحار للخدمات البحرية وشركة نسيم السلام الدولية وشركة خط عمان وشركة الدقم الأهلية للتنمية إضافة إلى مجموعة الدقم الدولية.

وقع الاتفاقيات نيابة عن الشركة يونغ دك بارك الرئيس التنفيذي لشركة عمان للحوض الجاف فيما وقعها عن كل مؤسسة رئيس مجلس إدارتها، وتتضمن بنود الاتفاقيات عقد عام كامل كحزمة واحدة تشمل أعمال الصيانة في الشركة والتي تخدم بشكل مباشر الأعمال الدورية وتوفر الوقت والجهد .

وقال الشيخ خليل بن أحمد السالمي نائب الرئيس التنفيذي في تصريح صحفي إن هذه الاتفاقيات تعكس مدى الدعم اللامحدود لهذه المؤسسات حيث سبق للحوض الجاف التعاون معهم ومن المؤمل استمراره في الأعمال القادمة.

وفي هذا الشأن صرح الشيخ طاهر بن ميخوت الجنببي الرئيس التنفيذي لشركة الدقم الأهلية للتنمية وهي شركة تتألف من 600 مساهم من أبناء ولاية الدقم بأن هذه الاتفاقية عبارة عن توفير خدمات التصليح والصيانة للسفن وتوفير العديد من فرص العمل للمواطنين كما وجه الشكر للإدارة التنفيذية لإتاحة الفرصة لمؤسسات المجتمع المحلي لتقديم خدماتها لشركة عمان للحوض الجاف .

كما صرح أحمد بن مرهون البوسعيدي الرئيس التنفيذي لشركة السرعة الهندسية قائلا ان التعاون بين الشركتين ليس حديث العهد فقد كانت الشركة هي السباقة في تقديم خدماتها للحوض الجاف منذ تدشين الأعمال في عام 2011 وهي أول شركة عُمانية في مجال توفير الهياكل الحديدية لبناء وصيانة السفن والعديد من الأعمال الخاصة بهذا المجال. وأضاف البوسعيدي بأننا سعداء جدا بهذه الشراكة مع شركة عمان للحوض الجاف والدعم الذي تقدمه الشركة لأصحاب الأعمال العمانيين .

توقيع عقد تطوير المخطط الرئيسي وتصاميم المرحلة الثانية من مدينة واجهة الدقم



المرحلة الأولى من
مدينة واجهة الدقم

ويتبعها الإشراف على عقود الإنشاء.

من جهته قال رياض الناشف نائب الرئيس التنفيذي للشرق الأوسط والمدير التنفيذي للإمارات والسلطنة لشركة أيكوم: يسعدنا بل ويشرفنا أنه تم اختيار أيكوم من قبل شركة تنمية الدقم لتنفيذ مشروع تقديم الخدمات الاستشارية للمرحلة الثانية من مدينة واجهة الدقم. وأضاف: إن هذه الثقة في أيكوم ما هي إلا شهادة على تاريخنا الطويل في سلطنة عمان ونؤكد التزامنا بالمشاركة الفعالة في تنمية البلاد. وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لتطوير الدقم بالنسبة للسلطنة فقد واصلنا سعينا الحثيث للحصول على فرصة العمل في المشاريع الهامة في تلك المنطقة وبالتحديد مع شركة تنمية الدقم للمساهمة في مشروعها التطويري بتسخير أفضل ما لدينا من خدمات وإمكانيات. وتقوم شركة تنمية الدقم بتطوير المجمع السكني المتكامل «مدينة واجهة الدقم» على مراحل مختلفة، وقد اكتملت المرحلة الأولى في مايو 2013. كما أن المرحلة الثانية سيتم تطويرها على مساحة تزيد على 29 هكتاراً وتحتوي على عدد من الوحدات السكنية وخدمات تجارية ومستشفى ومدرسة دولية.

أعلنت شركة تنمية الدقم رائدة التطوير العقاري في الدقم عن منح شركة أيكوم (AECOM) إحدى الشركات العريقة المتخصصة في الاستشارات الهندسية عقد إعداد دراسة الجدوى وتطوير المخطط الرئيسي والتصاميم التفصيلية للمرحلة الثانية من مشروع مدينة واجهة الدقم. وقال الشيخ إبراهيم بن سلطان الحوسني الرئيس التنفيذي لشركة تنمية الدقم: «لقد قمنا بتعيين شركة أيكوم التي تعتبر من أكبر شركات التصميم الهندسي في العالم لما لهذه المدينة السكنية من أهمية»، موضحاً أن شركة أيكوم ستقوم بالعمل مع شركة تنمية الدقم على تطوير المخطط الرئيسي للمشروع ليكون مخططاً فعالاً وذا جدوى اقتصادية تترجم تطلعاتنا لكي تكون مدينة واجهة الدقم واقعا ملموسا. تم تقسيم عمل أيكوم إلى مراحل متتالية تبدأ بإعداد دراسة الجدوى وتقديم مقترحات تصاميم المخطط الرئيسي ومن ثم تتبعها المراحل الأخرى التي ستشتمل على تقديم التصميم التفصيلي للمخطط الرئيسي والتصاميم التفصيلية لوحدات المشروع وإعداد المناقصات



تنفيذ ازدواجية الشارع العام وإنشاء تقاطعات بنظام الإشارات الضوئية

هيئة المنطقة الاقتصادية تسند مشروع تطوير مركز ولاية الدقم

مسقط - الدقم

المواطنين والمحلات التجارية القائمة وينتهي بالطريق المؤدي إلى مطار الدقم الاقليمي.

ويهدف المشروع إلى تحسين البيئة العمرانية لولاية الدقم وإنشاء بيئة حضرية حديثة تنسجم مع التنمية العمرانية الجديدة وتواكب المشروعات التي تشهدها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، كما يهدف المشروع إلى تحقيق انسيابية حركة التنقل بمركز مدينة الدقم ومنها إلى المناطق التجارية والصناعية والسياحية بالمنطقة.

وتحظى التنمية العمرانية باهتمام هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تعمل على جعل المنطقة نموذجاً للمدن الاقتصادية المتكاملة التي تمزج بين المشروعات الصناعية والتجارية والسياحية والاجتماعية وتدمج الحداثة بالأصالة وتوفر ما يحتاج إليه سكانها من خدمات مختلفة، ويعد التصميم الحضري لمدينة الدقم الجديدة فرصة لإعداد نموذج من المدن المتكاملة للأجيال القادمة، كما يمكن اعتبارها أول نموذج لمدينة متكاملة في السلطنة تهتم بالتخطيط العمراني والتنمية المستدامة وتحدد احتياجات القطاعات المختلفة من الأراضي واحتياجات السكان من الخدمات.

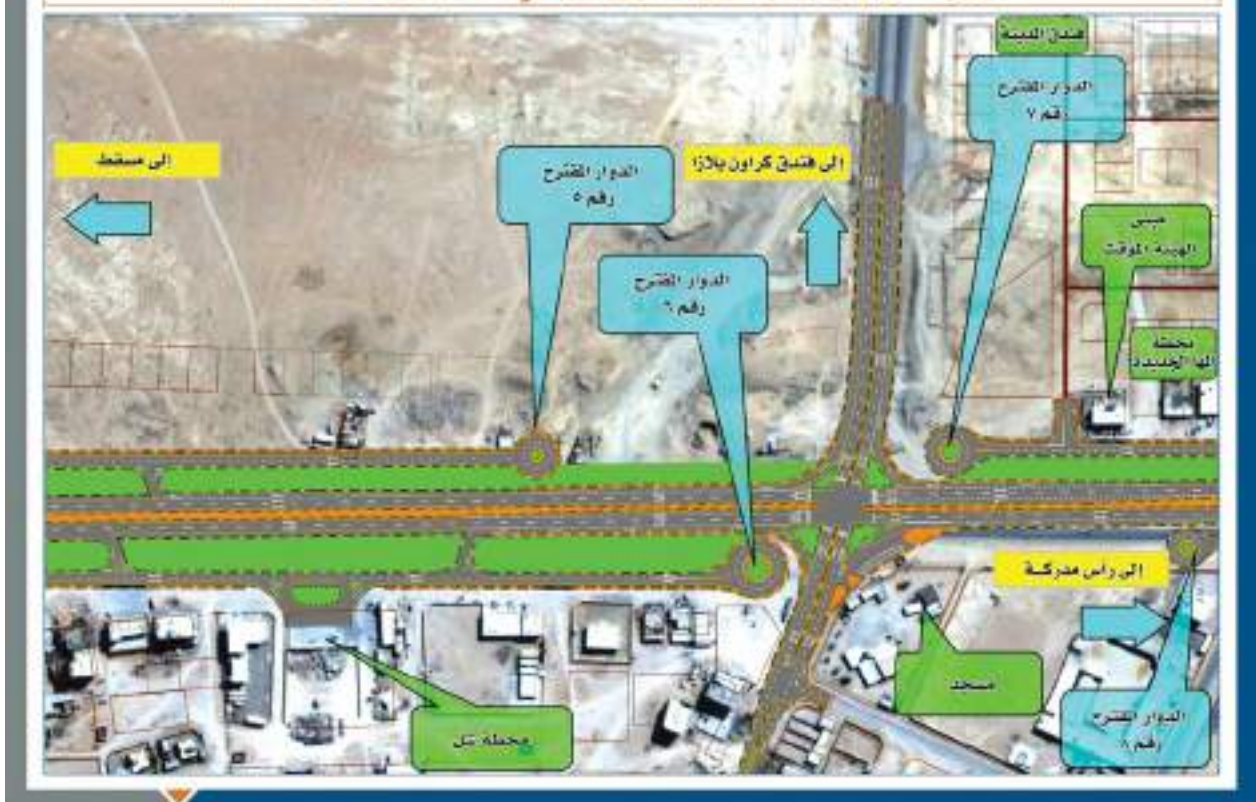
أسندت لجنة المناقصات بهيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم ضمن اجتماعها الأول لعام 2015 أحد أبرز مشروعات تطوير مركز ولاية الدقم وهو مشروع ازدواجية وتطوير الطريق الرئيسي بمركز الولاية، وسوف يبدأ المقاول تنفيذ العمل خلال الأسابيع القليلة المقبلة، في حين من المتوقع أن يكون الطريق جاهزاً في الربع الأول من العام المقبل.

ويتضمن المشروع تنفيذ ازدواجية الشارع العام بطول (7) كيلومترات بحارتين في كل اتجاه، مع طرق خدمة من الجانبين بطول (11) كيلومتراً، وإنشاء (12) دواراً على طرق الخدمة، بالإضافة إلى إنشاء تقاطعات رئيسية على الشارع العام تعمل بنظام الإشارات الضوئية.

ويتضمن المشروع أيضاً إنشاء مواقف للسيارات وأعمال التشجير وأنظمة الري الحديثة وأعمال الإنارة وتحويل خطوط الكهرباء إلى كابلات أرضية، ويبدأ الطريق الرئيسي من مدخل ولاية الدقم مروراً أمام مكتب سعادة والي الدقم والمؤسسات الحكومية الأخرى ومسالك

إنشاء بيئة حضرية حديثة تنسجم مع التنمية العمرانية الجديدة وتواكب المشروعات المنفذة بالمدينة

مشروع أعمال ازدواجية وتطوير الطريق الرئيسي القائم بمركز مدينة الدقم



شركة عُمان للجوف الجاف

ساحة إصلاح سفن بطراز عالمي

تتميز بموقع استراتيجي، وتضم فريق من ذوي الخبرة على مستوى عالمي والتزام بالجودة . وهي إحدى أكبر الأحواض الجافة لإصلاح السفن في المنطقة، كما تتخصص في أعمال تحويل السفن والصناعات الهيكلية الكبرى في ساحة تتسع لإصلاح أكثر من ٢٠٠ سفينة سنويا لسفن ضخمة وعملاقة كناقلات النفط والغاز. تمتلك شركة عُمان للجوف الجاف قاعدة من العملاء من مختلف أنحاء العالم لما تتمتع به من مزايا فريدة منها:

- خدمة المحطة الواحدة والتي تتضمن محطة معالجة المخلفات الزيتية "Slop & Sludge".
- خبرة فنية متخصصة من شركة دايبو لبناء السفن والهندسة البحرية "DSME".
- حاصله على ترخيص إصلاح ناقلات الغاز الطبيعي المسال "LNGC".
- تمتلك أحدث المنشآت والمرافق المتطورة عالية الجودة.
- وجود مناخ مثالي لأعمال الطلاء.
- موقع استراتيجي.

حوض الإستصلاح

الحوض رقم ١	٤١٠ متر × ٩٥ متر	حمولة ٦٠٠,٠٠٠ طن
الحوض رقم ٢	٤١٠ متر × ٨٠ متر	حمولة ٥٠٠,٠٠٠ طن
الرصيف	٢٨٠٠ متر	
الرافعات	١٤ رافعة	

الحلم الذي أصبح حقيقة



محمد بن أحمد الشيزاوي*
رئيس التحرير

في عام 2008 كانت زيارتي الأولى إلى الدقم، في تلك الفترة كان مشروعُ الدقم مجرد حلم يراود الكثير من العمانيين، كانت المدينة خالية من الفنادق والاستراحات الفندقية والبنوك والمطاعم الفاخرة والطرق الداخلية وكانت تفتقد إلى الكثير من الخدمات. كان اقتصادها محصوراً في بضعة محلات تجارية، وكان من الطبيعي أن يقطع المرء المسافة من الدقم إلى ولاية محوت أو ولاية هيماء ل مجرد سحب مبلغ من المال من جهاز الصراف الآلي الذي لم يكن موجوداً في أي موقع بالولاية آنذاك.

جلستُ أنا والمصور الصحفي سالم المحاربي في مطعم متواضع في خدماته وإمكانياته نتساءل: هل يمكن لهذه المنطقة أن تتحول في غضون سنوات محدودة إلى مدينة تعج بالمصانع والمنشآت الفندقية والسياحية وأن تصبح محط أنظار المستثمرين من شرق العالم وغربه؟.

بعد عام عدنا إلى المدينة ذاتها وكان الحلم أكبر بعد أن قررت الحكومة توسعة ميناء الدقم ليكون ميناء استراتيجياً يواكب أحلام وطموحات السلطنة في تنويع مصادر الدخل الوطني وتأسيس ميناء على بحر العرب يستقطب تجارة العالم واستثماراتٍ من مختلف بقاع الأرض. في ذلك الوقت ومن على رأس الدقم كنا نشاهد آلاف العاملين يسابقون الزمن لإنجاز الأعمال البحرية للميناء في الموعد الجديد في منتصف عام 2012م، ومن موقعنا ذلك رأينا «الحفارات» التي تعمل على تعميق حوض الميناء والشاحنات وهي تجلب الصخور الكبيرة ليتم نقلها إلى كاسرات الأمواج ورافعات هنا وهناك تحمل الصخور والكتل الخرسانية لتضعها في موقعها المناسب على كاسر الأمواج.

اليوم وأنا أكتب هذه الأسطر في منتصف عام 2015م أرى أننا أنجزنا الكثير تجاه تحقيق هذا الحلم الذي لخصه البعض في تساؤله: هل تستطيع هذه المدينة البعيدة عن محافظة مسقط أن تكون محطاً أفئدة واستثمارات الشركات المحلية والأجنبية؟.

في ذلك الوقت كانت الإجابة على هذا السؤال صعبة، لكنها اليوم ليست كذلك، فالميناء بدأ بالفعل في استقبال بعض السفن، والحوض الجاف يعمل بشكل جيد في إصلاح السفن وأصبح مقصداً مهماً للعديد من الشركات والخطوط الملاحية العالمية، ومطار الدقم بدأ تشغيله العام الماضي وها هو اليوم يستقبل 4 رحلات أسبوعياً بين مسقط والدقم ليخدم خدماته للمستثمرين والعاملين بالمنطقة والمواطنين الذين كانوا يتكبدون المشاق في رحلات الذهاب والعودة، وأصبحت فنادق الدقم تقدم خدماتها للسياح والمستثمرين، وفي بعض الأحيان - كما يقول أحد المسؤولين في فندق كراون بلازا - لا تجد غرفة واحدة شاغرة.

هذا التغيير الجذري في مدينة الدقم هو بداية وضع الدقم على خارطة الاستثمار المحلي والعالمي، ومع تضافر الجهود بين مختلف أجهزة الدولة والمواطنين نستطيع جعل الدقم واحة للاستثمار المحلي والعالمي ومدينة اقتصادية جديدة ثرية بالمشروعات التي تساهم في تحقيق رؤية السلطنة للتنويع الاقتصادي.



اليوم وأنا أكتب هذه
الأسطر في منتصف عام
2015م أرى أننا أنجزنا
الكثير تجاه تحقيق
هذا الحلم الذي لخصه
البعض في تساؤله: هل
تستطيع هذه المدينة
البعيدة عن محافظة
مسقط أن تكون محطاً
أفئدة واستثمارات
الشركات المحلية
والأجنبية.

*mohammed.alshezawi@duqm.com